سوريا الاقتصادية في مهب المصالح الدولية

النسوية السورية.. مالها وما عليها

عن العدالة الانتقالية

عدسة: دليل سليمان

سوريتنا
تتأصل المدنية بالوعي

السنة الخامسة / العدد ٤١ / كانون ثاني وشباط / ٢٠١٨

الفهرس

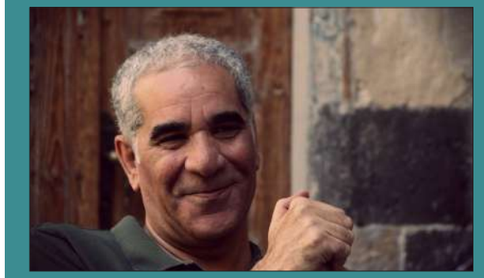

ملف ..... ص ٤

الاتصالات في سوريا..
من قمع النظام إلى البدائل الصعبة

- الإنترنت والاتّصالات في سوريا.. القصّة الكاملة
- الاتّصالات التركيّة في الشمال السوري.. بديل خارجي يساهم في استمرار الحياة
- خيارات متعدّدة للإنترنيت في جنوب سوريا، والشركات الأردنية أرخصها

رأي ..... ص ١٢

- عن العدالة الانتقاليّة
- «تسَلُّط» في السُّلْطَة الرابعة

حوار ..... ص ١٦

مجلة صور تحاور الدكتور إحسان عزالدين

إيقاع العدسة ..... ص ٢٠

قضايا ..... ص ٢٢

النّسويّة السوريّة.. مالها وما عليها

تحقيق ..... ص ٢٦

- «مين زوجك؟»
إدلب تواجه ظاهرة الزواج من الجهاديّين
- اللاجئون السوريون.. العودة إجبارية

اقتصادية ..... ص ٣٣

سوريا الاقتصاديّة في مهبّ المصالح الدوليّة

نافذة على الحقوق ..... ص ٣٦

مفاهيم الإعتقال في سوريا والمحاكم الاستثنائية

ثقافة ..... ص ٣٨

عن الحب وفواتير الكراهية.. قراءة في رواية «اختبار الندم»

سينما ..... ص ٤٠

فيلم حافة الجنة
عقد مصالحة تحت راية التسامح، اعتراف بالآخر
إلغاء لصراعات الهجرة والثقافات، ونبذ للاضطهاد

الديك ..... ص ٤٢

لوين؟

صور

تتأصل المدنية بالوعي

مجلة شهرية مستقلة تعنى بالشأن المدني وحرية التعبير وحقوق الإنسان

للتواصل وإرسال المساهمات والمقترحات
Email: info@suwar-magazine.org
Facebook: suwar-magazine
website: www.suwar-magazine.org

المقالات المذيلة بأسماء أصحابها تعبر عن آرائهم ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو فريق التحرير

من الغوطة إلى عفرين.. وحدة المأساة تجمع السوريين

تشهد ثلاث مناطق سورية اليوم حرباً مدمرة تُستخدم فيها كافة أنواع الأسلحة، ويُقتل فيها المدنيون برخصة مفتوحة أمام أنظار العالم أجمع، دون أن يحرك المجتمع الدولي ساكناً. هكذا أصبحت عفرين وإدلب والغوطة مساحات مباحة للقتل والتشريد والتدمير.

الصمت الدولي يأتي منسجماً مع الصفقات الدولية والإقليمية التي أبرمتها الأطراف المنخرطة في المقتلة السورية. فلم يعد خافياً على أحد أن الروس والأتراك اتفقوا على أن يسيطر الأخيرون على عفرين، مقابل التخلي عن إدلب لقوات النظام وحلفائه، بما يجعلها عملياً تحت السيطرة الروسية، دون أي تدخل من الجانب الأمريكي، طالما أن هناك اتفاقاً مسبقاً بينهم وبين الروس على مناطق النفوذ.

هذه الصفقات القذرة التي يتم إبرامها بين الأطراف الإقليمية والدولية على الأراض السورية، وعلى حساب دماء المدنيين الأبرياء من أطفال ونساء، حولت كل الأطراف السورية المسلحة إلى ميليشيات ومرتزقة لخدمة أجندات هذا الطرف أو ذاك، من أجل إعادة رسم مناطق النفوذ داخل الخريطة السورية المنقسمة.

وبات واضحاً لكل متابع للشأن السوري أن تركيا، التي تقدم نفسها بوصفها الطرف الداعم للمعارضة السورية، تستخدم جميع الفصائل المنضوية تحت مسمى «درع الفرات» لخدمة حربها ضد قوات «سوريا الديموقراطية» ذات الغالبية الكردية، في ما أطلقت عليها عملية «غصن الزيتون»، دون أن تكون لتلك الفصائل أية مصلحة في الحرب التي يهدف الأتراك منها السيطرة على عفرين. في الوقت الذي تغض تركيا الطرف فيه عن الحرب المفتوحة التي يشنها النظام بالتعاون مع روسيا ضد أهل إدلب، مع أنها إحدى الدول الضامنة لاتفاقية «خفض التصعيد» التي كانت محافظة إدلب جزءاً منها.

من جهة أخرى جاء الاتفاق المفاجئ بين قوات سوريا الديموقراطية وقوات النظام السوري، ليخلط الأوراق من جديد، ويحقق مكاسب غير متوقعة لمصلحة النظام وداعميه، ما يجعل الباب مفتوحاً لكل الاحتمالات، ويدخل البلاد فصلاً جديداً مازالت مساراته غير واضحة.

بكل الأحوال يبقى المدنيون هم المتضررون الأساسيون من كل ما يحدث، ومع غياب الأمل في حل سياسي ينهي معاناتهم، وميل كل الأطراف لفرض أجنداتها بالعنف المحض، فلن يبقى للسوريين سوى مرارة النزوح والتشرد، بحثاً عن مأوى يقيهم من ويلات الحرب.

قد تختلف عرقيات وطوائف المدنيين في عفرين والغوطة وإدلب، ولكن ما يجمعهم هو وحدة المعاناة بسبب الحرب العبثية وعجز المجتمع الدولي عن القيام بواجباته، وخراب كل البنى والمؤسسات الاجتماعية والصحية والتعليمية التي كانت يوماً، على علاتها ورثاثتها، تؤمن الحد الأدنى لحياة الناس وتماسك المجتمع.

الاتصالات في سوريا
من قمع النظام إلى البدائل الصعبة

الإنترنت والاتّصالات في سوريا.. القصّة الكاملة

جورج.ك.ميالة

الاتّصالات التركيّة في الشمال السوري
بديل خارجي يساهم في استمرار الحياة

كمال السروجي

خيارات متعدّدة للإنترنيت في جنوب سوريا،
والشركات الأردنية أرخصها

ليليا نحاس

الإنترنت والاتّصالات في سوريا.. القصّة الكاملة

جورج.ك.ميالة

في الأعوام الأخيرة من حياة حافظ الأسد، بدأ بتهيئة ابنه بشار لاستلام سدّة الحكم في سوريا، من خلال تقديمه كشاب عصري يعمل على إدخال التقنيات الحديثة للبلاد، وتزامن الأمر مع بدايات دخول الإنترنت والأجهزة الخلوية إلى سوريا، والتي أصبحت جزءاً من الدعاية المرافقة لاستلام بشار الأسد، ليظهر بمظهر الرئيس المنفتح على العصر والمستخدم لتكنولوجيا الاتّصالات، والعامل على نشرها لتكون متاحة لجيل الشباب.

مع بداية العام ٢٠٠٠، دخلت شبكتان للهاتف الخليوي هما «سيرياتل» المملوكة لرامي مخلوف، ابن خال بشار الأسد والواجهة الاقتصادية للعائلة الحاكمة، و«إم تي إن» التابعة لمجموعة جنوب إفريقيا العائدة ملكيتها لعائلة ميقاتي اللبنانية، وتشير بعض المصادر أن هناك شراكة سرّية بين آل الأسد وميقاتي في الشركة.

وتعرّضت عقود الشركتين وقتها لانتقادات حادّة في الشارع السوري، نتيجة منع الحكومة السورية تواجد منافسة من شركات أخرى على عقود الاستثمار، واحتكار العقود لمدّة زمنية طويلة، وقام وقتها عضو مجلس الشعب رياض سيف بإثارة الموضوع في مجلس الشعب عدّة مرّات، الأمر الذ ي أثار حفيظة الدائرة المقرّبة من النظام، ما أدّى إلى اعتقال سيف مع مجموعة من زملائه لعدّة سنوات نتيجة اعتراضهم على الصفقتين.

تُقدّر أرقام حكومية تابعة للنظام أن عدد مستخدمي الإنترنت في سوريا يُقدّر بنحو ثلاثين ألفاً عام ٢٠٠٠، وقتها كان الأمر يتطلّب دفع مبالغ مالية كبيرة وموافقات أمنية معقّدة من الأجهزة الأمنية المختصّة، تستمرّ لعدة شهور، وعرفت الشبكة بضعف الخدمة واقتصارها على فئة محدّدة من الشركات والدوائر الحكومية.

وفي نهاية عام ٢٠١٠ تُقدر الأرقام أن عدد مستخدمي شبكة الإنترنت بلغ نحو ثلاثة ملايين ونصف مليون مستخدم، ما نسبته خمسة عشر بالمئة تقريباً من مجموع سكان سوريا.

وتحظر السلطات السورية الإنترنت الفضائي بشكل قطعيّ، وتمنع استيراده إلا لصالح دوائر ضيّقة جداً محيطة بالفئة الحاكمة، نتيجة صعوبة مراقبته، وتطلّب ذلك كفاءات عالية غير موجودة لدى الحكومة السورية.

وعرفت الحكومة السورية بالقبضة الحديدية على الاتّصالات والإنترنت منذ تاريخ دخوله لسوريا، عن طريق حجب الكثير من المواقع الإلكترونية، تحت ذريعة منع المواقع الإلكترونية الإسرائيلية والمواقع الإسلامية المتشدّدة أو التابعة لجماعة الإخوان المسلمين والمواقع الكردية التي تنادي بحقوق قومية للأكراد، في حين تؤكّد منظمات حقوقية دولية أن الحَجْب يطال كل من انتقد نظام الحكم آنذاك، حتى لو كان موقعاً ثقافياً بسيطاً.

إلى جانب ذلك قامت السلطات السورية بحجب وسائل التواصل الاجتماعي كمواقع فيسبوك وتويتر وموقع يوتيوب مع نهاية عام ٢٠٠٧، واستخدم السوريون وقتها برامج لكسر الحَجْب وأدوات التحايل للوصول إلى المواقع المحجوبة، وكانوا يفضّلون استخدام مقاهي الإنترنت للوصول إلها، نتيجة لتسجيل خطوط الإنترنت باسم صاحب المقهى، وتحمّله لجميع المسؤوليات أمام الجهات الأمنية عن الدخول لمواقع ممنوعة.

ونتيجة لإقبال الشباب السوري على مقاهي الإنترنت للولوج للمواقع المحظورة، أصدرت الأجهزة الأمنية في شهر آذار ٢٠٠٨ تعميمات لمقاهي الإنترنت بضرورة تسجيل البيانات الشخصية لمستخدمي الإنترنت في محلاتهم، والاحتفاظ بسجلّ يومي وساعة الدخول للشبكة وساعة المغادرة ورقم الجهاز المستخدم، وإلزام أصحاب المقاهي تسليم هذا السجل إلى مندوبي الأجهزة الأمنية عند طلبها.

كما صعّبت الأجهزة الأمنية معاملات وإجـراءات افتتاح مقاهي الإنترنت، عبر إلـزام الراغبين بذلك باستخراج عدّة موافقات من المؤسّسة السورية للاتّصالات، وعدّة أجهزة أمنية، إضافة لتعهّدات خطّية بضرورة تسليم أي معلومات أو بيانات يتمّ طلبها.

واتّسمت المرحلة بالتضييق الأمني، واعتقال الكثير من الناشطين بتهمة الدخول لمواقع معادية للدولة، وتهم أخرى كالتخابر مع جهات معادية، قضى فيها الكثيرون من المعتقلين عدداً من السنوات دون محاكمات، رغم تأكيد الدستور السوري على حرّية الرأي، وعدم وجود قانون سوري خاص بالنشر عبر الإنترنت، أو تمّت مقاضاة بعضهم بموجب مواد قانون العقوبات السوري بشكل غير قانوني.

ولم تقتصر حملات الاعتقالات على النشطاء السياسيين، بل شملت المهندسين والفنيين العاملين بقطاع الإنترنت والبرمجة والكمبيوتر، البعيدين عن النشاط المعارض، الأمر الذي اعتُبر تحذيراً ورسالة مضمرة للشباب السوري بعدم استخدام هذا القطاع لأي نشاط مخالف لتوجّهات النظام السوري، هذا الواقع دفع لجنة حماية الصحافيين الدولية لتصنيف النظام السوري في المرتبة الثالثة في قائمة أسوأ عشرة أنظمة في العالم بخصوص اعتقال ومضايقة المدوّنين قبل عام ٢٠١١.

.وفي خطوة غريبة قامت الحكومة السورية في شهر آذار ٢٠١١، وقُبَيل عدّة أيام من اندلاع الاحتجاجات الشعبية، بفكّ الحَجْب عن مواقع فيسبوك وتويتر ويوتيوب، التي كانت أحد أبرز أسباب انتشار هذه الاحتجاجات، وانتقالها بسرعة في عموم سوريا ونحو العالم أجمع.

ما دفع النظام لانتهاج سياسة قطع الاتّصالات والإنترنت لمنع وصول أي أخبار عن المظاهرات والاحتجاجات، وإطلاق حملات اعتقال ممنهجة شملت أي أحد يُشكّ باستخدامه لهذه الأدوات لمعارضة النظام، وكل من يتاجر أو يساهم في وصولها لأي بقعة في سوريا، وتزامناً مع ذلك قام بقصف أبراج الاتّصالات عمداً لمنع استخدامها بأي شكل من الأشكال

كما قام باعتقال أعداد كبيرة من المدوّنين والمهندسين والفنيين، ولم تُفلح المناشدات الدولية بإطلاق سراحهم. ولعلّ حالة المهندس باسل الصفدي، الذي كان من أبرع التقنيين السوريين في هذا المجال، هي من أكثر الأمثلة إيلاماً على هذا، حيث لم تتمكّن المنظمات المعنيّة من منع النظام من تنفيذ الإعدام الميداني بحقّه.

بعد ذلك بدأ السوريّون برحلة البحث عن وسائل بديلة عوضاً عن شبكات الاتّصالات القادمة من الحكومة السورية، لإيصال صوت معاناتهم في أكبر أزمة إنسانية في القرن الحادي والعشرين، فاستعانوا في البداية بتقنية البلوتوث ثم الإنترنت الفضائي، ثم شبكات الاتّصالات والإنترنت القادمة من دُوَل الجوار كالأردن وتركيا والعراق، لتشكّل بديلاً عن شبكات الاتّصالات الحكومية، وقاموا بتطوير وسائل وتقنيات أخرى تساهم في تأمين متطلّبات حياتهم الأساسية.

تفتح مجلّة صُوَر ملفّ الاتّصالات والإنترنت في سوريا: الواقع والتطوّر والاستخدامات والجهود المبذولة لابتكار وسائل جديدة ومفيدة.

الاتّصالات التركيّة في الشمال السوري بديل خارجي يساهم في استمرار الحياة

كمال السروجي

مع بداية العمليات العسكرية التركية التي تستهدف منطقة عفرين، قامت السلطات التركية بقطع الاتّصالات التركية عن جميع مناطق شمال سوريا، الأمر الذي أثّر على كثير من مناحي الحياة.

وقد لعبت الاتّصالات التركية طيلة الفترة الماضية الدور الأساسي في تأمين الاتّصالات السلكية واللاسكية لأهالي المنطقة. وأصبح الاعتماد عليها لا غنى عنه لاستمرار الحياة في ظِلّ الظروف القاسية للحرب.

هيمنة الإنترنت التركي

كانت الحكومة التركية قد قامت بتقوية شبكة الاتّصالات التركية في الشمال السوري بالتزامن مع دخول قواتها إلى البلاد، وتموضعها في مناطق من محافظة إدلب، وريف حلب الغربي، فضلاً عن مناطق سيطرة قوات «درع الفرات»، كمدن الباب وجرابلس وتل أبيض.

وشيّد الأتراك أبراج تغطية إضافية لتقوية شبكة الاتّصالات الخليوية التركية، لتأمين الاتّصالات للجنود الأتراك المتواجدين ضمن الأرضي السورية، ما أدّى لوصول الخدمة حتى مناطق واسعة من الشمال السوري.

يقول محمد الضاهر أحد أصحاب مكاتب الاتّصالات في مدينة معرّة النعمان لمجلّة صُوَر: «قبل وصول التغطية التركية إلى إدلب كانت المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة تستخدم باقات معبّئة من أجهزة الإنترنت الفضائي كـ «تووي» و«هاب»، وهناك الكثير من السرعات والباقات لهذه الأجهزة، يتمّ شراؤها من مراكز أساسية في تركيا، ويتراوح سعرها بين ١٢٠$ - ٨٥٠$، ويحصل الزبون على عرض مجاني لاستخدام الإنترنت بعد الساعة ١٢ ليلاً حتى السادسة صباحاً، أكثر مستخدمي هذه الأجهزة هم من الصحفيين والعاملين في المنظمات.»

ويضيف الضاهر: «بعد ذلك أبرم تجّار محلّيون عقوداً مع شركات تركية لإدخال الإنترنت التركي السلكي، الذي يصل حتى الحدود السورية التركية، ثم تقوم صحون بثّ تثبّت في مناطق محدّدة مع أجهزة إرسال باستقبال الإشارة وتقويتها حتى المنطقة المراد تخديمها، وأصبح هذا المنظر شائعاً في الشوارع العامة والمنازل، وتتوفّر هذه الخدمة بسعر ٥٠٠ ليرة سورية لكل ١ غيغا.»

إلى جانب ذلك يرغب كثيرون باقتناء خدمات الاتّصال والإنترنت عبر الموبايل، من خلال اشتراك خطّ تركي يُقدّر سعره بين ١٠-١٢ دولار شهرياً، وهو ثمن مرتفع ليس بوسع الكثيرين تأمينه.

خيارات متعدّدة للإنترنيت في جنوب سوريا، والشركات الأردنية أرخصها

ليليا نحاس

مع بداية الثورة السورية في محافظة درعا، عمد النظام السوري إلى قطع جميع أشكال الاتّصالات الخلوية والأرضية والإنترنت عنها، لمنع وصول أي أخبار منها للعالم، وخوفاً من امتداد المظاهرات لعموم أرجاء سوريا.

تقول ديمة الحوراني لمجلّة صُوَر: «في أوّل أيام الثورة أدرك النظام خطورة الاتّصالات، فقطعها عنّا، لم نكن نعرف وقتها أي شيء عن الإنترنت الفضائي، لجأنا لنقل مقاطع الفيديو بتقنية البلوتوث، كنّا نصوّر مقطع المظاهرة لمدة ثلاثين ثانية، ونرسله عبر البلوتوث، ليلتقطه عشوائياً أي شخص آخر، وهكذا حتى يصل لأي شخص متعاطف معنا، وتتوفّر شبكة الإنترنت لديه ليقوم بتحميله إلى موقعَي يوتيوب وفيسبوك، وبعدها تصل للقنوات الفضائية.»

وتضيف الحوراني: «مع نجاح هذه الطريقة، قمت بتنظيم شبكة علاقات مع أصدقائي لنشر المقاطع عبر البلوتوث، كنّا نسمّي أجهزتنا على البلوتوث بذات الاسم، أو نضع لها رقماً محدّداً مشتركاً بين الجميع، ونترك البلوتوث يعمل ليلاً نهاراً. عند تصوير أحد المقاطع نقوم بالبحث في محيطنا عن أي جهاز يحمل تقنية البلوتوث وله نفس الاسم، وهكذا تنتقل المقاطع تدريجياً حتى تصل للأشخاص خارج منطقة الحصار، ليقوموا ببثّ المقاطع عبر الإنترنت أو إيصالها إلى لأشخاص المطلوبين، ومع تسارع الأحداث وتطوّرها، بدأ المتعاطفون مع الثورة بتأمين خطوط الإنترنت الفضائي، وبعض الخطوط الأردنية، التي كنّا نضطرّ لقطع مسافات طويلة في مناطق محفوفة بالمخاطر حتى نصل إليها.»

الخطوط الأردنية الأكثر انتشاراً

يعتمد غالبية سكان محافظة درعا وصولاً إلى أجـزاء واسعة من القنيطرة على شبكة الاتّصالات الأردنية لتأمين الاتّصالات عبر أجهزة الخليوي والإنترنت من خلال شركتَي «زين» و«أورانـج» اللتين توفّران خدمة 4G «فور جي» اللاسلكية.

يقول المهندس أسامة مقداد من مدينة بصرى الشام لمجلّة صُوَر:

«بالقرب من الحدود الأردنية نقوم بتركيب صحون بثّ لسحب الإشارة من الأردن، ومنها ندخلها إلى سيرفرات نقوم بتجهيزها وبرمجتها، للحصول على اشتراكات يشترك فيها الزبائن عن طريق نوعين: الأوّل «الهوت سبوت»، يستطيع المستخدم من خلاله الدخول لأي نقطة بثّ تابعة لشركتنا عن طريق كلمة سرّ واسم

اللاسلكي وسيلة حماية وتسلية

مع تطوّر الأحـداث في الشمال السوري، ويأس المعارضة السورية من تقديم المجتمع الدولي أسلحة مضادة للطيران تشكّل درعاً لحماية المدنيين من قصف الطيران اليومي، وعجزهم عن فرض منطقة حظر جوّي في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام، بدأ الأهالي بالتعاون مع الفصائل العسكرية، بالبحث عن أدوات تساهم في التخفيف من آثار القصف اليومي، واستعانوا بالقبضات (أجهزة اللاسلكي)، والتي بدأ استخدامها مع بدء العمليات العسكرية المضادة للنظام كوسيلة اتّصال بين مقاتلي المعارضة، وسرعان ما تمّ توجيهها للاستخدامات المدنية.

يقول عبد السلام البكور (٤٣ عاماً) العامل في أحد المراصد لمجلّة صُوَر: «تبدأ عمليات رصد الطيران، من خلال شركاء لنا ينتشرون في مناطق مجاورة للمطارات التي يقلع منها الطيران السوري والروسي، يخبروننا عبر إشارات خاصة متّفق عليها، بلحظة إقلاع الطائرة، إلى جانب ذلك يقوم بعض الخبراء بالتنصّت على الاتّصالات اللاسلكية ومراقبة تردّداتها، لمعرفة مسار الطائرة وأوامر القصف، ونتيجة لتطوّر الأدوات وتراكم الخبرة مع مرور الأيـام، أصبحنا نقدّر أماكن القصف من توقيت انطلاق الطائرة والمطار الدي أقلعت منه، نقوم بعد ذلك عبر أبراج ونقاط المراقبة بإخبار المدنيين عبر القبضات باقتراب القصف من قراهم ومدنهم، ونشرها عبر مواقع التواصل الاجتماعي، إضافة لإبلاغ الدفاع المدني وفرق الإسعاف والنقاط الطبّية، بغية أخذ الاحتياطات اللازمة، وإطلاق صفّارات الإنذار، خصوصاً في أماكن الاكتظاظ السكاني كالمدارس والأسواق العامة والمساجد».

ويتابع: «رغم الجهود الجبارة التي يبذلها المئات في هذا العمل، لم نستطع منع المجازر اليومية بحقّ أهلنا، لكنها محاولة منّا للتخفيف من حدّة الخسائر في الأرواح».

هكذا أصبحت «القبضة» رفيقة أهالي شمال سوريا إلى جانب جهاز الموبايل.

تقول الآنسة جميلة (٤٥ عاماً) لمجلّة صُوَر: «سابقاً كنت أحمل في حقيبة ككل الفتيات في العالم مستحضرات التجميل والعطور، أمّا اليوم فقد تخلّيت عنها لصالح هاتفي الجوال والقبضة وبطارية الشحن، الموبايل للتواصل مع أصدقائي خارج سوريا عبر تطبيقات واتس آب وفايبر وإيمو، والقبضة للتنبّه في حال اقتراب الطيران، فضلاً عن كونها وسيلة تواصل داخلي مع جيراني في القرية».

وجرّاء الحاجة المتزايدة، أصبحت محلّات الاتّصالات تبيع تجهيزات القبضات، وامتلأت واجهاتها بأنواع وماركات متعدّدة حسب مداها وجودتها، إضافة لانتشار الأجهزة المستعملة منها، ويتراوح سعر الواحدة منها بين ٢٥-٢٠٠ دولار.

أبو كمال/ رجل سبعينيّ يقول لمجلّة صُوَر: «قبل انتشار التلفزيونات كان الراديو وسيلة تسليتنا الوحيدة، نستمع لنشرات الأخبار صباحاً، وفي المساء نطرب لسماع أغاني أم كلثوم ومحمد عبد الوهاب، وبعد بدء الحرب علينا أصبحت القبضة بديلاً عنها، كثيراً ما يقوم جيراني بتشغيل الأغاني على المذياع أو الكمبيوتر وبثّها عبر اللاسلكي، لتصل عبر القبضة وتُنسينا بعضاً من مآسينا».

مستخدم خاص به، الثاني «البرود باند»، وهي خدمة نقدّمها عن طريق برمجة «الراوتر» الخاص بالزبون، ليكون على اتّصال دائم مع خدمة الإنترنت التي نوفّرها».

سابقاً، قبل إغلاق معبر نصيب، كانت التجهيزات تُنقَل بشكل أكثر سهولة، أمّا حالياً فتمرّ عبر طرق التهريب، الأمر الذي أدّى لارتفاع أسعارها وتأخّر وصولها بسبب الأتاوات التي تُدفَع للمهرّبين.

وتختلف أسعار باقات الإنترنت حسب الموقع الجغرافي والبعد عن الحدود الأردنية، فكلّما ابتعدت المسافة تطلّبت تجهيزات أكثر، ما يؤدّي لرفع أسعار الخدمات.

يقول المقداد لصُوَر: «في المناطق التي تبعد حوالي ٤٠ كم يبلغ سعر غيغا واحد قرابة ثلاثة آلاف وخمسمئة ليرة، وفي مدينتي بصرى الشام على بعد ١٧ كم عن الحدود، سعر ١ غيغا ١٥٠٠ ليرة، وتقدّم الشركات عروضاً خاصة للمؤسّسات والأفراد».

ويتابع مقداد: «نحاول تطوير برمجة السيرفرات، مثل حماية الزبائن من سرقة كلمات السرّ، وتأمين وقاية من التجسّس على الاتّصالات، وتحقيق شروط أمان عالية لمنع دخول أي هكرز لشبكات الزبائن».

ويتابع: «أسعار الإنترنت في الأردن أرخص، لكن عملية نقل البيانات تتطلّب تجهيزات عالية التكاليف، هذا يؤدّي لرفع سعرها في الداخل السوري، على سبيل المثال تركيب جهاز راوتر يتطلّب دفع مبلغ ١٧٥ دولار بالحدّ الأدنى للتمكّن من إيصال الخدمة لمنزل المستخدم».

يقول أحد أصحاب المحلات لمجلة صُوَر: «أكثر من سبعين بالمئة من سكان محافظتَي درعا والقنيطرة يعتمدون على هذه الطريقة، فهي تُعتبَر الأرخص والأكثر عملية.»

> يبدو السباق الدائر بين الدقائق الأخيرة، فمن يكسب المساحات الجغرافية الأوسع، يربح نقاطاً سياسية أكثر، تعطيه ميزة على أي طاولة مفاوضات حقيقية لإنهاء الحرب الدائرة في سوريا

الإنترنت الفضائي

تنتشر خطوط الإنترنت الفضائي في الجنوب السوري الخارج عن سيطرة النظام، ويشرف عليها تجّار وفنّيون تحوّلوا للعمل في هذا القطاع. لكن ارتفاع تكاليفها جعل المدنيين يعزفون عن استخدامها، فاقتصر استخدامها على الشركات والمنظمات والمؤسّسات الخدمية.

يقول المقداد لصُوَر: «كلفة شراء بعض أنواع أجهزة الإنترنت الفضائي حوالي ٦٠٠ دولار، وتكلفة شحنها يتراوح بين ٥٠٠-١٥٠٠ دولار كل ثلاثة أشهر.»

ويتابع: «أفضل الشركات هي «آي دايركت»، فهي تخدم المنطقة بشكل جيد، وكلفة شراء خطّها ٦٠٠ دولار، ويحتاج لشحن كل ثلاثة أشهر بـ ١٥٠٠ دولار، مايجعل سعره مرتفعاً جداً».

ويعتمد قسم قليل من الأهالي على خطوط شركتي «سيريـاتـل» و«إم تي إن» لتأمين مكالماتهم، رغم رداءة هذ ه الخطوط في الأجزاء الشمالية من محافظة درعا.

تقول هيام لمجلّة صُـوَر: «هناك أشخاص يسكنون في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام، ويستطيعون السفر لمناطق سيطرة النظام لاستلام رواتبهم وقضاء بعض الحاجات، هؤلاء ليس لديهم مشاكل أمنية، ولا يخشون مراقبة مكالماتهم، بسبب عدم وجـود أي نشاط ثوري لديهم، ويعتمدون على خطوط شركتي «إم تي إن» و«سيريا تل»، ويشترون هذه الخطوط ويشحنونها بشكل شهري، خصوصاً الإنترنت المستخدَم للتواصل الكتابي عبر واتس آب أو فايبر أو برنامج الإيمو، كونها تُعتبر الأرخص بين جميع الخطوط المتوافرة في مناطقنا».

خطوط إسرائيلية

تحاول قوات اليونيفيل التابعة للأمم المتحدة والمنـتـشرة عـلى طـول الـحـدود السورية الإسرائيلية، مساعدة الأهـالي بتأمين بعض احتياجاتهم الأساسية، كخطوط الإنترنت، ونتيجة قرب المسافة، تصل تغطية شبكات الاتّـصـالات الإسرائيلية لمناطق واسعة من القنيطرة، الأمر الذي يدفع بعض السكان لشراء هده الخطوط.

يقول الناشط عمر المحمد من بلدة خان أرنبة لمجلة صُوَر: «تُعتبر الخطوط الإسرائيلية مرتفعة التكلفة لكنها ذات جـودة عالية، يستعملها غالباً الإعلاميون الذين يضطرّون للتنقّل كثيراً وإجراء بثّ مباشر. ندفع للحصول على الباقة المفتوحة من الإنترنت بسرعة ٤ ميغا بايت خمسين دولار، نقوم بالتسجيل لدى قوات اليونفيل، وتحتاج أسبوعين حتى يتمّ شراؤها وتصل إلينا، أو تُرسَل من أقاربنا، في الجانب الإسرائيلي، الذين يسكنون هناك منذ ما قبل عام ١٩٦٧».

الإنترنت والاتصالات في سوريا

الإنترنت

العام	عدد المستخدمين
٢٠٠٠	٣٠ ألف مستخدم
٢٠١٠	٣,٥ مليون مستخدم
٢٠١٧	٣,٥ مليون مستخدم

شركات الاتصال

- سيرياتل – MTN
- شبكة التركية
- الشبكة الأردنية
- الشبكة الإسرائيلية
- الشبكة العراقية

وسائل بديلة

- تقنية البلوتوث
- الإنترنت الفضائي
- القبضات (أجهزة اللاسلكي)

احتلت سوريا **المرتبة السابعة** بين الدول الأكثر بطأً في سرعة الإنترنت **٢٠١٧**

تصنف النظام السوري في **المرتبة الثالثة** في قائمة أسوأ عشرة أنظمة في العالم بخصوص اعتقال ومضايقة المدونين **قبل عام ٢٠١١**

جاءت سوريا في **المرتبة الثالثة** في قائمة الدول **الأكثر تقيداً** على حرية الإنترنت في **عام ٢٠١٧**

عن العدالة الانتقاليّة

جاد الكريم الجباعي

المساواة والحرّية هما الركنان الأساسيان من أركان العدالة، لا تكون عدالة إلا بهما معاً، إضافة إلى تكافؤ المرأة والرجل وهو الأساس المكين والشرط اللازم للعدالة، وإلى تكافؤ الفرص وتساوي الشروط. والعدالة لا تعني التوزيع المتكافئ للثروات الوطنية والخيرات الاجتماعية والموارد الثقافية فقط، بل تعني التوزيع العادل للسلطة أيضاً، لكي يتغير محتوى توزيع عوامل الإنتاج بين الفئات الاجتماعية، وتتأسّس الوحدة الوطنية على الانتماء الطوعي والمصالح المشتركة والغايات المشتركة. مرة أخرى لا عدالة من دون تكافؤ المرأة والرجل وتساويهما في الحرّيات والحقوق المدنية والسياسية، وإلا تظل إجراءات العدالة، كالتعليم المجاني للجميع، هشة وقابلة للانتكاس. ولا عدالة أيضاً من دون تكافؤ الجماعات الإثنية والدينية والمذهبية وتساويها في الحريات والحقوق المدنية والسياسية، ومن دون إلغاء التمييز وتجريمه.

العدالة تركيب فريد من المساواة والحرّية أشبه ما يكون بتركيب الماء من الأوكسجين والهيدروجين، إذا انفصل أحدهما عن الآخر يصبح الأول حارقاً والثاني سامّاً. وهي قاعدة عملية وقيمة أخلاقية، لا تنفصل إحداهما عن الأخرى. فلا مساواة بلا عدالة سوى المساواة الصفرية، ولا حرّية بلا عدالة سوى للأقوياء والمتسلّطين، ممّن يمارسون حرّية مطلقة، لا تزيد على كونها «حرّية طبيعية»، في مقابل الحرّية المدنية. (الاستبداد وحده يساوي بين الرعايا مساواة مطلقة، على أنهم لا شيء). هنا بالضبط تتموضع قضية المرأة وشروط تحقّقها الكياني وتمكّنها من التمتّع بحرّيتها وحقوقها، لا في البنى الخطابية، الشرعية منها أو القانونية. ما يقتضي ربط المواطنة بالعدالة والعدالة الإجرائية (رفع ما يمكن رفعه من مظاهر اللاعدالة) وأخلاقياتها، التي يمكن أن تتّجه نحو «الديمقراطية الاجتماعية».

لا شكّ في أن العدالة الإجرائية خطوة إيجابية مهمّة على طريق العدالة الاجتماعية، ومن الضروري رفع ما يمكن رفعه من أشكال اللاعدالة، كلما كان ذلك ممكناً، لكن العدالة الانتقالية هي الأهمّ، في الحالة السورية الراهنة، ففي محاسبة من ارتكبوا جرائم الاعتداء والقتل والتدمير والتهجير والاختطاف والاعتقال والتعذيب والاغتصاب والتمثيل بالجثث... عدالة للمجتمع كله، لا للضحايا وذويهم فقط، على أهمّية ذلك. العدالة الانتقالية، هنا، هي الشرط اللازم، وغير الكافي للنسيان الإيجابي، وتخطّي آثار الكارثة الإنسانية، التي أُنزلت، لا نزلت، بالبلاد، والشرط الضروري لشفاء الجسم الاجتماعي من عاهات التعصّب والعنف والثأر والانتقام، والمدخل الذي لا بدّ منه إلى الاندماج الاجتماعي والمواطنة المتساوية.

المجتمع الصغير، القرية أو البلدة أو الحي، والمجتمع الكلّي، الذي لا تُقلق الجريمة ضميره، فلا يهدأ ولا يستريح حتى تُكشف ملابساتها ويُعاقَب مرتكبها أو مرتكبوها، مجتمع بلا ضمير، جفّ روحه الإنساني، وانحطّت أخلاقه، فما بالكم بالجرائم التي فاقت في فظاعتها ووحشيّتها كل ما ارتكب من جرائم في العصر الحديث، ومعظم مرتكبيها من ذوي الياقات البيضاء وربطات العنق الفاخرة والرتب العسكرية الرفيعة! أي سوريا ستكون بلا عدالة انتقالية سوى سوريا بلا ضمير، ومن ثم، بلا عقل ولا حياة إنسانية! بلا عدالة انتقالية، أي سوريا ستكون غير سوريا الأسد، أو مزرعة الحيوان، التي وصفها جورج أورويل! في الحالة السورية الاستثنائية استثناء صارخاً، حيث تفشّت «تفاهة الـشر»، بتعبير حنة أرندت، يمكن تفهُّم السكوت على الجرائم خوفاً من «العواقب الوخيمة»، ولكن لا يمكن تفهُّم إنكارها أو تبريرها، فما بالكم باعتبارها واجباً أخلاقياً و«دفاعاً عن الوطن»!

> العدالة تركيب فريد من المساواة والحرية أشبه ما يكون بتركيب الماء من الأوكسجين والهيدروجين، إذا انفصل أحدهما عن الآخر يصبح الأول حارقاً والثاني سامّاً. وهي قاعدة عملية وقيمة أخلاقية، لا تنفصل إحداهما عن الأخرى. فلا مساواة بلا عدالة سوى المساواة الصفرية، ولا حرية بلا عدالة سوى للأقوياء والمتسلطين

إزاء هذه الحال، يجب التوقّف مليّاً عند انقسام المجتمع السوري قسمين متنافيين تنافياً عدمياً، «موالاة» و«معارضة»، وتمفصله مع الانقسامات العمودية المعروفة، والتفكير في كيفية ردم الهوة، التي اتّسعت، وتعمّقت، في خلال السنوات الماضية. ولا بد أن ينطلق التفكير في هذه المعضلة من إعادة تعريف الوطن والمواطنة والوطنية، والمجتمع والشعب والدولة، لكي يكون للعدالة الانتقالية اللازمة لزوماً قانونياً وأخلاقياً، واجتماعياً وإنسانياً، مردودُها الوطني العام ومردودُها الأخلاقي العام والإنساني العام، فلا تقتصر على جبر الضرر وجبر الخواطر وبوس اللحى وتتفيه الضحايا. أي لا بدّ من تلازم التأسيس المعرفي والأخلاقي والإجراءات العملية للعدالة، ما يقتضي استنفار الثقافة، التي تستحقّ اسمها، والإعلام الحرّ للنهوض بهذه المهمّة، التي يتوقّف عليها المستقبل القريب، على الأقل. وتجب الإشارة إلى أنه لا تستقيم أي رؤية وأي منهجية من دون العناية باللغة، ومن دون تحديد واضح ومقبول من المشاركات والمشاركين في النقاش العام للمفاهيم والمصطلحات والرموز، فإن اللغة التي نتلاعب بها تتلاعب بنا.

نريد من هذا أن نشير إلى الرؤية الترابطية – التضامنية والتضمينية، التي لا تهمل «المعطيات الأولية الحسّاسة»، التي تتولّد منها نتائج غير محدودة، وغير متوقّعة، في معظم الأحيان، سواء في العلاقات الاجتماعية والإنسانية (وعلاقات الإنتاج) أو في علاقات الإنسان بالبيئة، وهي رؤية تعترف بالتفاوت، وتؤسّس لحذف ما يمكن حذفه منه،

ولكنها تنأى عن المفاضلة بين الأفراد والجماعات والفئات الاجتماعية، على ما بينهم وبينها من اختلاف، وتفترض أن التحسّن الذاتي الناتج من تذاوت الأفراد المختلفات والمختلفين، لا بدّ أن يثمر تحسّناً في الحياة الاجتماعية والحياة النوعية والمؤسّسات وشبكات الحماية الاجتماعية والقانونية، وهذه كلها تنمّي التذاوت، من طريق القيم الإنسانية المضافة و«التغذية الإيجابية الراجعة» ممّا هو مختزن في الذاكرة الفردية والجمعية وممّا «تحت الشعور»، أو من التجارب الإنسانية المختزنة في التاريخ.

ثمّة، على الصعيد العالمي، اتّجاهان بارزان اليوم: الاتّجاه التعدّدي، والاتّجاه التضامني. الأول ينظر إلى المجتمع الدولي على أنه مؤلف من دول قومية؛ وهو الاتجاه السائد. والثاني يطوِّر القائلون به مفهوم «مجتمع عالمي»، يتألف من أفراد، ويقوم على مبادئ المساواة والحرّية والعدالة، ويتمتّع جميع أفراده، من الذكور والإناث، بحقوق الإنسان، ولا يجب أن يختبئ من يقمع هذه الحقوق وراء حدود الدولة، (ولا يجوز أن يفلت من العقاب). فمن واجب التضامنيين والأفـرد حماية حقوق الإنسان ونشرها، حتى ما وراء حدود الدولة. كما يؤمنون بالتنفيذ الجماعي للقانون الدولي (ومن ضمنه المبادىء القانونية) والإدارة الجماعية للنظام الدولي والقضايا الدولية (أي الحَوْكَمة العالمية). وفي رأيهم، إن مبدأ السيادة (سيادة الدول) يبطُل عندما لا يتمسّك الحكام بمبادىء حقوق الإنسان. ولكن، لا يزال انتشار الفكر التضامني أقلّ من انتشار الفكر التعدّدي السائد. من القائلين بالفكر التضامني جون فنسنت JohnVincent ونيكولاس ويلير Nicholas Wheeler وتوني كنودسن Tony Brems Knudsen وغيرهم. لقد عمل أنصار المدرسة التضامنية على مبدأ التدخّل الإنساني، وعلى أن التدخّل في بعض الحالات لا يمكن اعتباره غير شرعي. وفي حال الانتهاك الشديد لحقوق الإنسان يجب القيام بالتدخّل الجماعي، ويفضّل أن يكون بتفويض من مجلس الأمن الدولي (١). يقتضي هذا الاتّجاه تطوير العدالة الدولية واستقلال مؤسّساتها، كمحكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية وغيرهما، عن مجلس الأمن الدولي، واعتبار قراراتها ملزمة لجميع الدول، وابتكار آليات عملية لتنفيذها. مبدأ استقلال القضاء من أهمّ مبادئ العدالة الإجرائية، لذلك يجب أن يُعمل به دولياً، لا على صعيد كل دولة على حدة فقط.

الرؤية التضامنية القائمة على الثقة والتعاون وتبادل المعارف والخبرات، لا تقتصر على تضامن الأفراد والجماعات، في المجتمع المعني والدولة المعنية، بل تتعدّاها إلى التضامن بين أفراد المجتمع الدولي تضامناً يضع العَوْلمة الجارية على المسار الذي يؤدّي إلى العدالة والمواطنة العالمية، ويجعل من قضايا الحرّية والمساواة والعدالة وحقوق الإنسان قضايا إنسانية عامة.

ندّعي أن المواطنة المتساوية المؤسّسة على التواصل والتذاوت، والعلاقات الأفقية القائمة على الندّية والتكافؤ بين الأفراد والجماعات، وبين الرجال والنساء، على وجه الخصوص، قد تكون خطوة حاسمة على طريق العدالة الاجتماعية، وأَنْسَنة الحضارة المعاصرة، وكسر حالة اغتراب الإنسان عن ذاته وعالمه.

١. حسن مقلد، القيم والمبادئ في نظريات العلاقات الدولية، بحث غير منشور بعد، لدى الكاتب نسخة منه. (بتصرّف)

«تسَلُّط» في السُّلْطَة الرابعة

نارت عبد الكريم

إنَّ كلَّ الدَّوال الظاهرة، رغم تعاقبها وتباعدها، تشير إلى وجود مدلول ما مضمر، فاستمرار سفك الدماء الذي تُمارسه العشائر الإبراهيمية يُرسخ ذلك الاستنتاج الذي يسعى الجميع لطمس معالمه والتشويش عليه. فعلى سبيل المثال تفضّل وسائل الإعلام المختلفة استخدام كلمة لاجئين بدلاً من ضحايا، حيث أنَّ كلمة ضحايا قد تستنفر، لاشعورياً، في الذهن وفي المخيلة، أبعاداً ومضامين أخرى، مثل كلمة جُنَاة، وغالباً ما يكون للجناة شركاء وحماة وداعمون. وفي الآن عينه يشير استمرار تدفّق الأضاحي إلى أنَّ الربَّ، كما جاءَ في سِفْرِ ناحوم، ما زالَ في حالة سخط وغضب شديد.

بالطبع نحن لم نعد نقدّم الأضاحي البشريَّة بطريقة مباشرة أو بسيطة، كما في فيلم «أبوكاليبتو» للمخرج المعروف ميل غيبسون، فالعلمُ ساعدنا على تطوير ذكائنا وعبقريّتنا، وبفضله غدونا أَشَدَّ مكراً ودهاءً. فهنالك من يصنع آلات القتل، وهنالك من يستخدمها، وهنالك من يضع القانون وهنالك من يعطّله، ومن خلال تلك العمليات المعقّدة يتمّ تقديم الأضاحي البشرية للآلهة الغاضبة، ومن يتبقّى من ناجين أو لاجئين فإنّنا نعيد تدويرهم واستخدامهم في صناعاتنا المتطوّرة. ذلك الذكاء والدهاء ينطبقُ أيضاً على مؤسّسات الإعلام الحرّ، في الدول الديمقراطية، التي لا تُحبِّذُ الإكثارَ من استخدام كلمة ضحايا حتى لا تُعكّر صفو الحياة السعيدة لأولئك المواطنين «الأبرياء» الذي أعطَوا أصواتهم لتجار السلاح وسماسرة الحروب، فصفقات السلاح، التي يُخبرنا عنها هذا الإعلام، شرعية دوماً، أمَّا الهجرة، هرباً من الموت، فهي غير شرعية!.

«عملي في البلد كشف لي المجتمع والناس.. كوّنت فكرة أن هؤلاء الناس ليسوا فقراء فقط، إنما تنقصهم الرعاية، والرعاية التي تقدم لهم تُستَغل»

مجلة صور تحاور الدكتور إحسان عزالدين

حاوره: سناء ابراهيم

حقيقة الحياة تقول: إن كل شيء يتغير مع الزمن، ألواننا، أشياءنا، رغباتنا، أقدارنا، ظلالنا وأفكارنا، أما حقيقته فتقول: بإمكاننا أن نغير الواقع منفردين، بأن نكون نحن الحكاية وأصلها وبطلها، دون أن ننسى التوقف على إشارة المرور والوقوف على تفاصيل الحياة الصغيرة التي هي في أساسها صورة شخصية لقضايانا الكبرى الأكثر جدّية وجدارة بأن تُعاش. ما يقوم به ليس شيئاً من فوضى الخيال، أو نزوعاً إلى فعل مغامر سوّغ له الواقع المرير الذي وصلت إليه البلد وكان اسمها يوماً «البلد الأمين». ما يقوم به هو معنى الحلم، كيف تحلم وكيف تترجم الحلم، شرط أن تحلم حلماً جميلاً لا تنزع فيه السنّارة من يد حاملها وتتركه يتلوّى أمام طعم الحياة وفخّها.

د. احسان عز الدين، أكثر من نبي وأقل من إله.. تعالوا نقرأ هذا الحوار الرشيق مع (النبي الأعزل) كما أحببت أن أسميه..

كنت دائماً تقول أنك تريد أن تصبح طبيباً كي تعالج الفقراء والمحتاجين، هل كنت تتوقع أنه سيأتيك اليوم الذي ستعالج فيه هذا الكم من النازحين والمهجرين وتحديداً من بلدك وفي حالة حرب؟

نعم، كنت أتوقع، أقول لك لماذا. في اليوم الأول الذي افتتحت فيه العيادة في عام ١٩٦٨، زارني ٢٠ مريض، ولم يكن قد تسنى لأحد معرفتي. في سنوات دراستي الأخيرة في الطب وقبل أن أفتتح العيادة، لم يكن هناك من طبيب أو مستوصف أو سيارة إسعاف في المكان الذي أسكن فيه، كانت الناس تلجأ إليّ، وكنت أسيّر أمورهم حسب معلوماتي وخبرتي البسيطة. تخرّجت وقد كوّنت رصيدي لدى الناس، عملي في البلد، كشف لي المجتمع والناس، علمت أين يتوضّع الغنى والفقر، كوّنت فكرة أن هؤلاء الناس ليسوا فقراء فقط، إنما تنقصهم الرعاية، والرعاية التي تقدم لهم تُستَغل. قلت لنفسي: «لماذا أُبقي هؤلاء الناس تحت رحمة البُعد والتعب، أنا أقدم خبرة وخدمة طبية معقولة كوني طبيب متخرج، بأقل كلفة على المريض، بشكل لا أحتاج أنا فيه والمريض لا يَرهق، ولا يزال هذا الكلام سارياً ومستمراً منذ ذلك الوقت وحتى الآن.

المرضى اليوم يأتون إليك وبكثافة بسبب أحوال الحرب التي ضاعفت الفقر والحاجة.. هل اختلف عليك الشعور؟

بتّ أشعر أن هؤلاء أصبحوا أحق بالمعاينة والعلاج، وأنه يجب أن أقدم لهم المساعدة بشكل مُلح أكثر، المهجّر والنازح والموجود في مراكز الإيواء والمدارس، هؤلاء حتماً ليسوا كمن يجلسوا في منازلهم، هؤلاء، أكتب لهم الوصفة إذا كان الدواء متوفر لدي في العيادة وأقدمه لهم مجاناً.

القرار الذي اتخذته بأن تجعل أجرة المعاينة ٥٠ ليرة سورية ليس بالقرار السهل وليس لأي إنسان أن يتخذ هكذا قرار.. ما الذي دفعك إلى هذا القرار؟

أقول لك، معاينتي كانت بسيطة منذ البداية، أتمنى لو أنني لا أتقاضى أجرة للمعاينة نهائياً، وأن أعمل مجاناً، لكني وجدت فيما بعد أن الأجر الرمزي يُشعر المريض أنه لا يتلقى العلاج شفقةً أو مقابل صدقة، وللعلم فقط، أنا أتقاضى نفس الأجر من الغني والفقير، كي لا يشعر الفقير أنني أشفق عليه.

أفهم من كلامك أن قرار فرض معاينة ٥٠ ليرة ليس قراراً طارئاً أملته ظروف الناس الصعبة نتيجة الحرب؟

أبداً، دعينا نعود إلى الوراء قليلاً، أنا من عائلة صغيرة، لكن لها إسهامات كبيرة، مبدأ أجدادي في الحياة كان مساعدة الفقير والمحتاج قدر الإمكان، والدي كان يُسمى «حلال المشاكل»، عندما كانت تحدث أية مشكلة بين طرفين، كانوا يقصدون «ابو إحسان» للتحكيم والقضاء فيما بينهم، كانوا مُسَلِّمين ومُستَسلِمين لما يقوله والدي بثقة وإيمان مطلق، اليوم وبعد ٢٥ سنة من وفاته، مازال عالقاً في ذاكرة الناس.

ألم يتسبب لك هذا القرار بمشاكل مع زملائك مع الأطباء، أنت شكلت لهم بشكل أو بآخر نوعاً من المنافسة؟

عندما فتحت العيادة، أتذكر أن ثلاثة أو أربعة أطباء اعترضوا وقالوا إن هذا لا يجوز وإنني تسببت بتراجع عملهم ومنافستهم، فذهبوا إلى والدي وطلبوا منه أن يتواسط معي كي أقوم برفع الأجرة قليلاً. في البداية واجهت صعوبة بسبب قرار أجرة المعاينة المنخفض، لكن، فيما بعد، اعتاد الأطباء على الأمر، وعرفوا وخبروا أسلوبي وطريقتي، فتجاوبوا وبات بيننا صداقة، ومنهم من ألجأ إليه أحياناً. فكرة المضاربة والمزاحمة، تنتهي مع مرور الأيام وتنتهي بمجرد أن يكون للطبيب قاعدة ورصيد لدى الناس. أنا مثلاً، عدد المرضى الذين يهربون من الزحمة في عيادتي أكثر من الذين يدخلون، فالمبدأ ليس مبدأ مزاحمة، المبدأ هو بيني وبين المريض، أنا أقدم خبرتي، وهو لا يُحرَج، هذه هي الفكرة.

هل صحيح أنك تعرضت إلى محاولة اغتيال أو أنها مجرد إشاعة؟

لا، إنها إشاعة، في الثمانينيات زمن حوادث الاخوان المسلمين، اغتيل لي زميل، وأنا جاءني تهديد، هذه هي القصة، لم يحدث أية محاولة لاغتيالي. لكن ما حدث فعلاً منذ فترة ثلاثة، هو أنهم أطلقوا إشاعة بأنني توفيت. توفي أحد الأطباء في دمشق ويبدو أنه إنسان مُحسِن وجيّد مع الناس (وهو من الزاهرة)، فقالت إحدى الصحفيات أو أحد المرضى، لم أعد أذكر بالضبط، إن «طبيب الفقراء» قد توفي، معتقدة أنه أنا، وقامت بطبع نعوة ووزعتها.

ما الذي حدث بعد ذلك؟

حدث أنني بقيت خمسة أيام وأكثر وأنا أتقبل التعازي بوفاتي.

كنت فكر دائماً وأتمنى لو أنني أستطيع أن أشعر بمن حولي عندما أموت وأرى ردة فعل الناس على موتي، أنتَ تحققت لك هذا الأمر ورأيت هذه الحادثة كاملة وأنت على قيد الحياة.. ما هو شعورك حيال هذا الأمر؟

لقد رأيتها من جميع جوانبها، لكنني لا أفكر بهذه الطريقة، لا أفكر أبداً بما سيحدث بعد وفاتي. هناك مثل يقول: «الأجر للطيبين وليس للأموات»، فليس كل الأموات يستحقون الأجر، وعندما يقام لهم الأجر يقام كرامةً لأهلهم. أنا مرتاح من هذه الناحية، لكنني أخبرك عن أجر والدي، أنا حضرت أجر والدي، لم يحدث أجر لشخص في البلد كما حدث له.

لماذا؟

دعيني أقول لكِ شيئاً مهماً: جرمانا لا تنسى، جرمانا ستيرة العيوب، أنا مدين لجرمانا، حتى عندما يوجد شيء سيء، «جرمانا ما بتحكي». أتمنى شيئاً واحداً فقط، أن يكون لأولادي في هذا البلد حضورهم ومساهماتهم، لكنهم للأسف مسافرون.

لماذا لم يختر أولادك مهنة أبيهم؟

قالوا لي صراحة: نحن لا نستطيع أن نقوم بالعمل الذي تقوم به، لا نستطيع أن نكون مثلك، لا نستطيع أن نكون أطباء وأن نعمل بأسلوب يختلف عن أسلوبك لتبدأ بعدها المقارنة بيننا وبينك، سيظلموكَ ولن ينصفوننا.

الدكتور إحسان عز الدين يشكل اليوم حالة شعبية وظاهرة متفق عليها.. ما الذي يعنيه لك أن تكون لك هذه الشعبية؟

إذا قلت لكِ، أنني لست راضياً أو سعيداً بهذه الحالة لا أكون صادقاً، لكن ما يعنيني فعلاً من كل هذا أن هذه الشعبية لا تغير من سلوكي شيئاً. أقول لكِ، عندما كرّمتني مفوضية شؤون اللاجئين بمنحي لقب الوصيف في جائزة «نانسن للاجئ»، (وهي الجائزة الأولى التي تُمنح لشخص من الشرق الأوسط منذ ١٥ عاماً)، سألني مذيع رويترز، ماذا تعني لك هذه الجائزة، قلت له: لا تعني لي شيئاً. قلت له: «بيني وبين المريض لا يوجد جائزة، يوجد عمل».

يُقال: الإنسانية هي نصف العلاج، وأنت عالجت منذ بداية الأزمة وما قبلها الآلاف من السوريين، كيف تتعامل مع هذا الموضوع؟ ما هو الشيء الذي تحرص عليه في معاينتك للمرضى؟

أعطيكِ مثلاً: أبعث بمريض إلى طبيب من الأطباء، يأتي المريض إلي في المرة التالية ويقول: رجاءً، لا ترسلني إلى هذا الطبيب مرة أخرى، لماذا؟ يقول لكِ : لم أشعر بالراحة، أو أنه لم يكن لطيفاً، كان متعالياً وعصبياً، المريض يتحاج أولاً إلى استقبال جيد، لأن المريض يأتي خائفاً، مرعوباً، يجب أن تعلمي كيف تستقبليه، وكل مريض يختلف عن الآخر، وأنا أعرف المريض الذي يستجيب لعلاجي والمريض الذي لن يستجيب ولن ينفع معه دوائي.

ماذا عن شباك عيادتك دكتور.. الشباك الذي يشكل عيادة مستقلة؟

هذا كان في السابق، قبل أن أنقل إلى هذه العيادة التي كانت قيد الترميم (الشارع العام- مقابل شارع الفرن- جرمانا)، كان عندي عيادة ثانية (في شارع الخضر) كان لها شباك على الشارع، في كثير من المرات كنت أعالج المشكلات من الشارع، بدل أن يأتوا ويقفوا في العيادة، باستثناء من هم بحاجة إلى معاينة وفحص.

عندما نتحدث عنك في جلساتنا اليومية وعلى مواقع التواصل الاجتماعي.. الجميع يرشحك ويتمنى لو أنك تصبح وزيراً للصحة.. ما رأيك؟

أصبح وزيراً للصحة!!! حتماً تفشل وزارة الصحة..

لماذا؟

لأنني لا أرد طلباً لأحد.. (يضحك كثيراً)

البعض الآخر يطالب أن يكون لك تمثال في ساحة من ساحات دمشق تمجيداً لك وتعظيماً لإنسانيتك وكنوع من التكريم.. ما الذي يعنيه لك التكريم دكتور؟

أنا كُرّمت في بلدي في جرمانا، وكُرّمت من الناس ومن الشعب وفي أكثر

من مناسبة وفي عدة أمكنة، بعيداً عن وسائل الإعلام وبدون مسؤولين، علاقتي هي مع الناس، لا أحب البهرجة والضجة.

ما المطلوب اليوم من كل منّا ليشبهك ولو قليلاً؟

المطلوب من كل شخص موجود في عمله، أن يكون لديه أمانة وإخلاص، ليس بحاجة لشيء آخر، وعندما يبدأ عنصر الفساد بالتآكل قليلاً، تصبح الأمور بخير.

من أين تستمد قوتك، عزيمتك، إرادتك، صبرك على الناس، مواظبتك على الاستمرار؟

إنه شيء عادي، اعتدت على ذلك، وأعود وأقول ما أدعو به بيني وبين نفسي، أدعو الله أن أبقى ولآخر لحظة في حياتي على رأس عملي في العيادة.

ألم تشعر يوماً بالضجر أو الملل من العمل ومن هذه المهنة؟

أبدأ عملي من الساعة السابعة والنصف صباحاً وحتى الساعة الثانية والنصف ظهراً، ومن الساعة الرابعة والنصف بعد الظهر وحتى العاشرة ليلاً. لا يوجد وقت كي أشعر بالملل.. (يضحك)، لا يوجد عمل بدون منغصات، أحياناً أشعر بضيق الخلق من بعض التصرفات، عندما أنام وأستيقظ أكون قد نسيتها.

دكتور... هل تؤرقك الطيبة والإنسانية وتحملك مزيداً من المسؤولية؟

على العكس، عندما أضع رأسي على الوسادة، خمس دقائق، وأغط بعدها في نوم عميق.

هل ما زلت تقوم بزيارات للمرضى في منازلهم؟

ليس كما في السابق، فبعد عمليتي الأخيرة، عملية انفصام شبكية، لم أعد أستطيع قيادة السيارة، لهذا باتت زياراتي قليلة للمرضى، باستثناء الحالات الطارئة، ولا تنسى أنني أصبحت في الـ ٧٥ من عمري.

كيف تجري حياتك خارج العيادة؟

لا أترك مناسبة أُدعى إليها، أحاول جهدي أن أغطي كل المناسبات الاجتماعية، لأنها جزء متمم لعمل العيادة، عند تلبيتي لدعوة عرس مثلاً أو لدى قيامي بواجب العزاء، أشعر أن حضوري يكون جبراناً للخاطر ومصدراً لسعادة الناس، وأنا أيضاً أشعر بالسعادة، وأنا أعتبر أن تلبية هذه الدعوات هو جزء من ممارسة مهنة الطب وجزء منها هو التأثير النفسي.

هل ترى أن مهنة الطب فقدت معانيها وغاياتها السامية اليوم؟

لم تفقد معانيها، ولكن هناك ممارسات تسيء إلى مهنة الطب، قلت مرة وأكررها: «أن يأخذ الطبيب حقه ويقوم بواجبه والباقي على الله».

أنا أحببت أن ألقبك (بالنبي الأعزل).. هل يروق لك هذا اللقب؟

(يضحك...) حرام أن توصيليني إلى النبوة، هذا كثير، هذا خيارك وأشكرك على هذا الاختيار، لكن ما أقوله لك إنه لدينا الكثير من العمل والواجبات التي يجب أن نقوم بها كي نصل إلى النبوة.

ما هي أجمل دعوة دعا لك بها مريض؟

الله يعطيك العافية، الله يعطيك الصحة، الله يهدّي بالك.
يتدخل مساعده ريمون ليقول : وأنا أدعو له دائماً : «الله ياخد من عمري ويعطيه».

دكتور.. بدي منك كلمة لسوريا؟

الله يحميها من الغريب ومن اللي فيها.

عدسة: دليل سليمان - بلدة عريشة على طريق الحسكة - ديرالزور

عدسة: سلطان سلطان - منبج

عدسة: فريق صور - دركوش/ إدلب

عدسة: جيان حج يوسف - ريف عامودا

النّسويّة السوريّة.. مالها وما عليها

لمى راجح

كان للثورة السورية الفضل في كسر العديد من القيود الاجتماعية حول النساء، حيث تخلّصنَ في حالات عديدة من عباءة المجتمع الأبوي، وعُدْنَ لينشطْن ويخضْن مضمار المجتمع المدني والسياسي والاقتصادي، وترافق نشاطهنّ مع إعادة إحياء الحركة النّسوية السورية، وقد أثار هذا النشاط مجموعة من أسئلة فيما إذا كانت الحركة النّسوية السورية موجودة وتُعتبر ضرورة مجتمعية اليوم؟ وفي حال كانت تلبّي تطلعات المرأة السورية؟

بعيداً عن المسمّيات والألفاظ التي توسم الحركة النّسوية لدى البعض، وتصف عضواتها والمدافعات عنها بصفات لم ينزل الله بها من سلطان، ما يهمّنا هو تسليط الضوء على النّسوية السورية، وكذلك توضيح الفرق بينها وبين نظرية الجندر، لاسيما أنه كثر في الآونة الأخيرة الخلط بين المصطلحين.

كما كثر النقاش في حال كانت النّسوية حركة فكرية اجتماعية أم سياسية، وهنا لا يمكن للنّسوية إلا أن تنشط في كافة الأصعدة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، لأنها تسعى لتحقيق المساواة بين النساء والرجال في العمل والبيت والأسرة والمجال العام، وتناهض النظم البطريركية (١) وتدعو لتحقيق الإنصاف العادل للنساء في كافة المجالات.

ويعود تاريخ التحرّك النسائي حسب بعض الكتابات إلى القرن الثالث عشر، حيث بدأت بمحاولات فردية وجماعية، واستمرّت بأشكال متنوّعة ومبعثرة حتى القرن التاسع عشر، وفي الفترة ما بين ١٥٥٠م -١٧٠٠ م خاضت العديد من النساء نضالات قوية في المجالين الثقافي والاجتماعي دفاعاً عن حقوقهنّ، وكان التغيّر في المواقف والأفكار التي نتجَ عنها ضرورياً وشكّل الأساس الذي انطلقت منه الحركة النّسوية في القرون اللاحقة (٢).

ومع التحوّلات الاقتصادية والاجتماعية في مرحلة ما قبل الثورة الصناعية بقليل ومع ظهور أفكار سياسية جديدة تبنّت قِيَم الديمقراطية والمساواة، ومع التحوّلات التي حدثت في أوضاع النساء أنفسهنّ كانتقالهنّ من العمل المنزلي والزراعي لصالح الأسرة إلى العمل الصناعي المأجور بشروطه القاسية، بدأت بالتبلور تحرّكات اجتماعية نسوية كوّنها أفراد وجماعات تأثرت بأفكار الثورة الفرنسية والاشتراكية والليبرالية والماركسية، لتشكل حركة مطلبية حقوقية، منطلقها الرئيسي المطالبة بالمساواة.

١- يعود مصطلح بطريركي (Patriarchat, Patriarchy) في أصوله إلى اللغة اليونانية ويعني «حكم الأب» أي هيمنته على العائلة والتسلّط عليها بحيث يكون القرار بيد الذكر «البطريرك» فقط باعتباره ربّ البيت. ويعبّر النظام الأبوي-البطريركي عن بنية اجتماعية وسيكولوجية متميّزة ومتجذّرة في الذاكرة الجمعية تطبع العائلة والقبيلة والسلطة والمجتمع في العالم العربي، وتكون علاقة هرمية تراتبية تقوم على التسلّط والخضوع اللاعقلاني التي تتعارض مع قِيم الحداثة والمجتمع المدني واحترام حقوق الإنسان
http://aljadeedmagazine.com/?id=1503

٢-سهير سلطي التل، تاريخ الحركة النسائية الأردنية منذ عام ١٩٤٤ وحتى عام ٢٠٠٨، اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، لايوجد تاريخ نشر، ص١٦

٣-سهير سلطي التل، مرجع سابق، ص١٦

نازك العابد

في منتصف القرن التاسع عشر بدأت الحركة النّسوية الفكرية بالتطوّر على أسس فلسفية وعلمية انسجمت مع حركات اجتماعية وسياسية كبرى ظهرت في المرحلة ذاتها، ومنذ ذلك الوقت وهي تعمل على بلورة اتجاهات فكرية، تطوّر بعضها ليصل إلى مستوى المذهب الفلسفي فيما عُرف بالمذهب النسوي، وقد مرّت بثلاثة مراحل أو موجات يطول الحديث عنها في هذه المقالة. (٣)

وفي الحالة السورية لو دققنا بتاريخ سوريا لوجدنا أن النساء السوريات لم يكن بمنأى عن الحركة النسوية العالمية، حيث حملت النساء الهموم نفسها للمجتمع السوري **وشكّلت الجمعيات واللجان نسائية منها:** جمعية «يقظة الفتاة العربية عام١٩١٥» وجمعية «الأمور الخيرية»، كما أُنشئت جمعية العمل عام ١٩١٦ هدفها تشغيل المرأة، وقد افتتحت داراً للصناعة ضمت ١٨٠٠ عاملةً، وفي عام ١٩١٨ تأسّست جمعية «نور الفيحاء»، وعندما حاول الفرنسيون اجتياح سوريا تشكّلت جمعية النجمة الحمراء النسائية عام ١٩٢٠، وانتشرت في حينه جمعيات كثيرة لها طابع خيري، وأغنت هذه التجمّعات النسائية وعمّقت التجربة النضالية اللاحقة للمرأة السورية.

وكان من أبرز رائدات الحركة النسائية السورية في هذه المرحلة: أسماء الخوري ونازك العابد وسعاد مردم بك، وسنية الأيوبي، وثريا الحافظ وخيرية ماميش ومسرة داغستاني ومنيرة المحايري ويسر ظبيان وبلقيس كردعلي وزهراء اليوسف، ألفت الأدلبي، ريما كردعلي، جيهان موصلي، ملك دياب، زينب الحكيم وغيرهن كثيرات (٤)

النسوية ضرورة مجتمعيّة

نشرت مبادرة المساحة المشتركة ورقة بحثيّة بعنوان «الأجندة النسوية بين الواقع والمطلوب» وكانت الدراسة عبارة عن مسح لحوالي ٥٠ مستطلعاً «رجال ونساء» من المهتمّين/ات بالشأن النسوي في كافة المناطق السورية بهدف أخذ آرائهم/نّ حول الأجندة النسوية، وعلى الرغم من ضآلة العيّنة المستهدفة، ولكننا ممكن اعتبار ما خلصت له

٤-لمحات من تاريخ الحركة النسائية السورية قبل الاستقلال وبعده، مجلة النور، العدد ٧٩٦، ٢٠١٧/١٢/٢٠، تاريخ زيارة الموقع: ٢٠١٧/١٢/٢٥

٥-فرح حويجة، الأجندة النسوية بين الواقع والمطلوب، مبادرة المساحة المشتركة، ٢٠١٧/١٢/٢٠.

الورقة على أنه مجرّد البداية والأساس الذي قد يُبنى عليه لاحقاً من قبل الدارسين والدارسات للتعمّق أكثر حول التحدّيات التي تواجهها الحركات النّسوية السورية وأجنداتها، ونتّفق مع بعض النتائج التي خلصت لها الورقة إلى أن الأجندة النّسوية السورية غير واضحة المعالم، وتعاني من غياب إستراتيجية واضحة ومشجّعة للمدافعين/ات عن أجندة نسوية (٥).

وعلى الرغم من اتّفاق مؤسّسات المجتمع المدني ومنظماته وحركاته العاملة بالشأن النّسوي وكذلك النّسويات على أهمّية تمكين النساء وتأهيلهنّ وتعزيز مشاركتهنّ، غير أن التنسيق بين هذه المنظمات والأجسام مازال ضعيفاً، والأهمّ من ذلك مازال العمل على تمكين النساء بمنأى عن المجتمع ككل، ما يؤدّي إلى رفض المجتمع أحياناً للأفكار التوعوية التي تطرحها، بالإضافة إلى غياب أفق واضح المعالم لتعزيز مشاركة المرأة، تحديداً على الصعيد السياسي، وهنا لابد من السؤال عن شكل المشاركة السياسية التي نسعى لها نحن النساء وماهيّتها؟ أيضاً ربما علينا التفكير بأهمّية خلق وعي سياسي عام لدى الرجال والنساء من أجل تعزيز مشاركتنا، مع الأخذ بعين الاعتبار أننا لا نريد فقط أن نزيّن المحافل السياسية أو العامة، بدعوى إشراكنا كنساء في العلن، ويتمّ كتم أصواتنا في السرّ، كما أنه من الأهمّية أن يترافق الإشراك الكمّي للنساء مثلما يدعو له نظام الكوتا، مع التأهيل الكيفي، ما يدفعنا للعمل على تثقيف أنفسنا، وامتلاك أدوات المشاركة الفعلية، ومحاربة النمطية التي باتت حتمية وتشكّل قناعات لدى الرجال والنساء من أن السيطرة الذكورية أمراً طبيعياً، وهذا ما يؤكّده الفيلسوف وعالم الاجتماع الفرنسي «بيار بورديو»، في هذا المجال: «أن هذه السيطرة مغروسة في اللاوعي الجمعي عند البشر وأنها تحوّلت إلى عنصر غير مرئيّ وغير محسوس في العلاقات ما بين الرجال والنساء. وينبغي بالتالي إخراج هذا اللاوعي، وتحويله إلى وعي يعيد كتابة التاريخ» (٦).

على سبيل المثال لا يمكن إخفاء حقيقة أن التوسعة التي تمّت بالائتلاف لم تكن نتيجة الإيمان بأهمّية إشراك النساء، بل جاء نتيجة لما يتوافق مع أهواء الإرادة السياسية الخارجية والتبعية السياسية الدولية، كذلك لم تكن الحكومة المؤقّتة بأفضل حال، فعندما أرادت كسر الصورة النمطية للمرأة خلقت صورة نمطية أخرى من خلال تخصيص مقاعد غير سيادية لها، أمّا الدورة الحالية للحكومة المؤقتة فلا يوجد أي مكان للمرأة سوى ضمن أروقة لجنة المرأة والأسرة، التي مازالت قيد التأسيس، وبالطبع فإن هذه الهرمية تمتدّ لتصيب أيضا المجالس المحلية، فعندما أراد القائمون على المجالس المحلية إشراك النساء، استحدثوا لها مكاتب خاصة بها، وكأن المرأة لا تصلح لأن تتولّى مكاتب المالية والتخطيط والخدمات أو غير ذلك من مراكز صنع القرار ضمن المجالس.

التقاطعيّة في النّسويّة

عند التدقيق في عمل النسويات والتحدّيات التي تواجهها، فإنه من الأهمّية الأخذ بعين الاعتبار مصطلح «التقاطع أو التقاطعيّة» الذي يعني أنه لكل واحدة منا ملامح خاصة بها تحدّد هويّتها وتختلف عن الأخريات، فنحن النساء لسْنا متشابهات ولا نتعرّض جميعنا لنفس المظالم والممارسات التمييزية، فعلى سبيل المثال خير من يوصل صوت المعتقلات هنّ من تعرّضنَ للاعتقال، حيث يقع التمييز عليهنّ كونهنّ نساء وكونهنّ معتقلات، وكذلك خير من يوصل صوت اللاجئات هنّ

٦-ناديا عيساوي، التيارات الرئيسية في الحركة النسوية، موقع زياد ماجد، ٢٠٠٩/٣/٩، تاريخ زيارة الموقع ٢٠١٨/١/١٤

٧-أوتم بارني، النسوية أعظم ممّا تَرَون، ترجمة فريق مساواة، ٢٠١٧/٧/٧، تاريخ زيارة الموقع: ٢٠١٧/١٢/٢٥
http://musawasyr.org/?p=17263

اللاجئات أنفسهنّ اللواتي يعانينَ من الظلم والتهجير الواقع عليهنّ كنساء وأيضا كلاجئات.

شرحت «أوتم بارني» معنى «التقاطع» في مقالة نشرت بتاريخ ٢٠١٧/٧/٧ وترجمها مساواة مركز دراسات المرأة للغة العربية وكتبت أوتم حول «التقاطع»: (٧)

«على النسويات أن يفهمنَ جيداً بأن لكل إنسانة تقاطعاتها الخاصة بها، ولهذا لا يمكنكِ أن تتكلّمي باسم كل امرأة! النساء من العرق الأبيض لا يفهمنَ اللامساواة التي يواجهْنَها نساء الأقلّيات الأخرى، ومعظم نساء الطبقة الميسورة لا يفهمنَ ما يعنيه الفقر»

ما أشارت إليه أوتم ربما يتجسّد في موقف بعض النّسويات السوريات المتصدّرات للمشهد، حيث لا يستطعنَ أن يعبّرنَ عن كافة النساء السوريات وهمومهنّ، بل ربّما يترتّب عليهنّ العمل لإشراك مختلف النساء من كافة أطياف المجتمع في المحافل والاجتماعات والمؤتمرات، لكي يتحدّثنَ عن همومهنّ بأنفسهنّ، وإفساح المجال لهنّ لكي يسلّطنَ الضوء على تجربتهنّ وعلى لسانهنّ. ومن هنا فإن هموم النساء ليست واحدة، وتعدّد الخبرات النسائية يسهم في إثراء الحركة النسوية.

الفرق بين النّسويّة والجندر

كثيراً ما يتمّ الخلط بين النّسوية ونظرية الجندر، وإن كان الجندر أحد الأطر النظرية التي تستند عليها النّسوية.

من أجل ذلك دعونا نتوقف قليلاً عند هذه النقطة، وهو التمييز بين الجندر والنّسوية، أمّا بالنسبة للجندر فقد اجتهد المفكرون والمفكرات على مدى سنوات لوضع تعريف محدّد لنظرية الجندر، وتُعرّف نظرية الجندر على أنها عملية دراسة العلاقات المتداخلة بين الرجل والمرأة في المجتمع، وتحدّد هذه العلاقات وتحكمها عوامل مختلفة اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، سياسية وبيئية عن طريق تأثيرها على قيمة العمل في الأدوار الإنجابية والإنتاجية التي يقوم بها الرجل والمرأة معاً(٨).

وتُعتبر آن أوكلي (Ann Oakely ١٩٧٢. أول من استخدم مفهوم الجندر، وقد حاولت التمييز بينه وبين مفهوم الجنس، وبناءً عليه عرّفت آن أوكلي الجنس Sex على أنه الخصائص الفيزيولوجية والبيولوجية التي

٨-أميمة بكر، شيرين شكري، المرأة والجندر، إلغاء التميّز الثقافي والاجتماعي بين الجنسين، دار الفكر، دمشق، ط١، ٢٠٠٢، ص١٤

٩-عصمت محمد حوسو، الجندر الأبعاد الاجتماعية والثقافية، دار شروق، عمان، ٢٠٠٨.، ص ٨

آن آوكلي

تميّز الذكور عن الإناث، بينما عرّفت الجندرGender على أنه عبارة عن الذكورة والأنوثة «المبنيّين اجتماعياً والمشكّلين ثقافياً واجتماعياً» حيث يتمّ اكتساب هذه المفاهيم من خلال عملية التنشئة الاجتماعية، التي يتعلّم الإنسان من خلالها كيف يصبح ذكراً أو أنثى في مجتمع معيّن، وفي وقت معيّن، فالجندر هو عبارة عن خصائص اجتماعية وليس نتاجاً مباشراً مرتبطاً بالنوع البيولوجي(٩). ونتيجة للتربية والتنشئة الاجتماعية والعادات والتقاليد يفرض المجتمع على كلا الجنسين ممارسة السلوكيّات التي تتّسق مع أدوارهم/ن الاجتماعية كتحريم البكاء على الرجال؛ لأنه فعل خاص بالنساء، بينما يحرّم على النساء العمل في بعض المجالات لأنها خاصة للرجل أو ربّما حكراً عليهم.

أما بالنسبة للفرق بين الجندر والنّسوية، سأورد ما توصّلت له «ماغي هوم» بدراسة عنوانها «الجنس في قاموس النظرية النّسوية» وتوصّلت إلى أن دراسات الجندر اهتمّت بعلاقات القوى بين الجنسين ومظاهرها وانعكاساتها عليهما انطلاقاً من مفاهيم الأنوثة والذكورة معاً، في حين انطلقت النّسوية من قناعتها بوجود خلل في ميزان القوى بينهما، فركّزت على أوضاع النساء في تلك المنظومة التي تفتقد إلى العدالة، كما سعت النسويات إلى كشف أوجه هذا الخلل، ونقد وتحليل مظاهره، والدعوة إلى المقاومة والتغيير في سبيل تحقيق العدالة بين الجنسين في الحقوق والواجبات.

في النهاية وبعد كل ما تقدّم، تواجه الحركة النّسوية السورية تحدّيات عديدة لوجودها كحركة لها جذور تاريخية ومتأثّرة بالحركات العالمية، حيث مازالت تحتاج إلى العديد من التنظيم والتكتل والضغط للقضايا المختلفة للمرأة السورية، كما أنها تحتاج لوجود خريطة واضحة تحدّد طريق النّسوية، وتستقطب كلا الجنسين، في كافة المجالات.

«مين زوجك؟»
إدلب تواجه ظاهرة الزواج من الجهاديّين

محمد همام زيادة

تعيش محافظة إدلب ظروفاً اجتماعية قاسية، نتيجة التبدّلات التي طرأت عليها، وتعاقب القوى المسيطرة على المدينة، والقصف المستمرّ عليها منذ عدّة سنوات، إضافة للفقر وتبدّل العادات الاجتماعية السائدة، وتحوّل المدينة إلى نقطة تجمّع للسوريين من مختلف أنحاء سوريا، والذين وصلوا حاملين معاناة وآلام شديدة بعد أن هجّرهم النظام قسريّاً من مناطق سكنهم، وأذاقهم ويلات الحصار والحرمان.

تُعتبر النساء والأطفال وكبار السن الفئات الأشد ضعفاً في الصراعات، وفي محاولة للتخفيف من الآثار السلبية على المجتمع يبذل ناشطون سوريون ومنظمات مجتمع مدني جهوداً حثيثة للتخفيف من الآثار السلبية في إدلب، عن طريق إقامة حملات ودورات تأهيل وإعادة دمج اجتماعي. واستجابة لهذه الحاجات أطلق عدد من الناشطين حملة بعنوان «مين زوجك؟»، للإضاءة على ظاهرة زواج السوريات من عناصر أجانب انتسبوا لبعض التنظيمات العسكرية المسلحة المتطرّفة في سوريا، وتمتدّ الحملة لتشمل محافظة إدلب وأرياف حلب وصولاً لريف حماة الخارج عن سيطرة النظام.

يقول المسؤول عن الحملة نسيب عبد العزيز لمجلة **صُوَر**: «مع بداية امتداد التنظيمات المتطرّفة في سوريا، بدأت ظاهرة زواج السوريات منهم بنسب قليلة، ومع امتداد رقعة سيطرتهم توسّع الموضوع وأصبح علنيّاً، هذه الظاهرة مرفوضة اجتماعياً وأخلاقياً ودينياً، وتسبّب مشاكل مستقبلية للأسرة التي تُعتبر اللبنة الأساسية في المجتمع».

وعن مخاطر الظاهرة يقول عبد العزيز: «تتزوج قسم كبير من هاته النساء مقاتلين أجانب لا يحملون أوراقاً ثبوتية شخصية، أو يحملون أوراقاً مزوّرة، وغالباً ما يحملون ألقاباً وليس أسماء صريحة، وبعد الزواج وإنجاب الأطفال، يتابعون قتالهم أو يموتون في المعارك، أو يفرّون لجهات مجهولة خارج سوريا، ما يجعل هؤلاء الأطفال مجهولي النسب قانونياً».

وينفّذ الحملة عدد من المتطوّعين من الجنسين ومن مختلف الأعمار، وزّعوا أنفسهم على مجموعات عمل كلاً حسب منطقته الجغرافية. وتتألف الحملة من أنشطة عديدة، مثل توزيع منشورات وملصقات طرقية، وبخّ على الجدران (غرافيتي)، وجلسات حوار جماعية، وحملة داعمة على شبكات التواصل الاجتماعي.

> تتزوج النساء مقاتلين أجانب لا يحملون أوراقاً ثبوتية شخصية، وغالباً ما يحملون ألقاباً وليس أسماء صريحة، وبعد الزواج وإنجاب الأطفال، يتابعون قتالهم أو يموتون في المعارك، أو يفرون لجهات مجهولة خارج سوريا، ما يجعل هؤلاء الأطفال مجهولي النسب قانونياً

إضافة لذلك تمكّنت فرق عمل الحملة ولأول مرة من إحصاء أعداد السوريات المتزوجات من مقاتلين أجانب ومنتسبين لجبهة النصرة: في محافظة إدلب سجّلت منذ عام ٢٠١٣ وحتى اليوم، ١٧٣٥ حالة زواج من ضمنهنّ حالات زواج قصّر (تحت ١٨ سنة)، ١١٢٤ منهن أنجبنَ ١٨٢٦ طفلاً، و١٩٣ من النساء تمّ طلاقهنّ أو أصبحن أرمل جرّاء مقتل أزواجهنّ في المعارك، وفي ١٦٥ حالة هرب الزوج وبات مصيره مجهولاً.

وعن أسباب هذه الزيجات يقول عبد العزيز لمجلة صُوَر: «نتيجة الأبحاث التي قمنا بها، توصّلنا إلى أن الجهل وقلة الوعي هي أهمّ الأسباب، ثم تأتي القناعة بأفكار هذه التنظيمات في المرتبة الثانية، ثم الفقر في المرتبة الأخيرة، وهذه النتائج غير متوقّعة، حيث كان شائعاً أن الفقر هو السبب الأساسي للظاهرة».

ويحاول القائمون على الحملة متابعة جهودهم في التوعية من مخاطر هذه الزيجات، وتأثيرها على أطفال لن يتمكّنوا من معرفة هوية آبائهم في المستقبل، ويحاولون تطوير المشروع لإقامة مراكز رعاية متكاملة لضحايا هذه الظاهرة.

وتواجه الحملة مضايقات أمنية، نتيجة نشاطها في مناطق «هيئة تحرير الشام»، حيث تعرّضت ملصقاتهم الجدارية للتشويه، لكن وجود حاضنة شعبية تقف في وجه هذه التنظيمات يساهم في استمرار عملهم رغم المخاطر.

يُذكر أن نشطاء أطلقوا في وقت سابق حملات مشابهة، كحملة «طفلة لا زوجة»، التي تستهدف التوعية بمضار ظاهرة زواج القاصرات، وحملة «لاجئات لا سبايا» للتوعية، ومكافحة ظاهرة زواج السوريات التي ظهرت في بعض مخيّمات اللجوء.

اللاجئون السوريون.. العودة إجبارية

– أوروبا ترفع الكرت الأحمر بوجه اللاجئين السوريين
– منظمات إنسانية: عودة اللاجئين تعرض حياتهم للخطر
– أوروبا استقبلت السوريين بالورد والشوكولا تجهز لهم قطار العودة
– تحالفات حكومية أوروبية يجمعها إجبار اللاجئين على العودة
– دول عربية واسلامية مارست العنصرية ضد اللاجئين لاجبارهم على العودة

نضال يوسف

تحولت قضية اللاجئين السوريين، من قضية إنسانية بحتة، إلى قضية سياسية محضة. وانتقلت التهديدات التي يتعرضون لها، من ممارسات عنصرية، ورافضة لهم، إلى تهديدات فعلية بإرجاعهم قسراً لبلدهم. فما يدور بأروقة المؤسسات الحكومية الأوروبية المُضيفة للاجئين السوريين، ينذر بكارثة تعصف بحياة اللاجئين مرة جديدة. الأمين العام للمجلس النرويجي للاجئين ورئيس فريق عمل الأمم المتحدة المعني بسلامة المدنيين السوريين وحمايتهم يان أيغلاند يكشف السر، ويقول: «يجتمع المسؤولون داخل أروقة المباني الحكومية في أنحاء أوروبا والشرق الأوسط، لمناقشة سياسات تهدف إلى إعادة الملايين من اللاجئين السوريين إلى وطنهم». واصفاً ذلك بأنه: «من غير الحكمة». بينما وجهت منظمة (ProAsyl) الألمانية، المدافعة عن اللاجئين انتقادات شديدة لكل النقاشات والأطراف المؤيدة لإعادة اللاجئين الإجبارية، معتبرة إن الوقت «غير مناسب» للحديث عن عودتهم.

لاجئون يعبرون الحدود إلى هنغاريا قبل أن يتم إغلاقها بالأسلاك شائكة

الأرض الخطرة

حذرت ست منظمات وقوى أهلية وإنسانية أوروبية ودولية من تعريض «العديد من الأرواح للخطر» إذا أُجبر اللاجئون السوريون على العودة. وفي بيان لهم أصدروه مطلع شباط العام الجاري، بعنوان «أرض خطرة»، أكد كلاً من المجلس النرويجي للاجئين، وجمعية إنقاذ الطفل، ومنظمة العمل ضد الجوع، ومنظمة كير الدولية، والمجلس الدنماركي للاجئين، ولجنة الإنقاذ الدولية، أن الحكومات في أوروبا والولايات المتحدة والمنطقة «تغلق الحدود وتجبر اللاجئين السوريين على العودة، أو تناقش علناً التدابير المتعلقة بذلك، مما يعرض العديد من الأرواح للخطر». وشددت هذه القوى في بيانها أنه رغم الوضع العسكري المتغير في سوريا، فإن البلاد «لا تزال متقلبة وخطيرة» كما يُظهر التصعيد العسكري الأخير في إدلب والغوطة الشرقية.

يأتي هذا التحذير، ودق ناقوس الخطر، وسط تصاعد وتيرة النقاشات في أوروبا بين الأحزاب والقوى السياسية والحكومات، الرامية إلى معالجة قضية اللاجئين جذرياً. وذلك عقب وقف تدفق اللاجئين، عبر إغلاق الحدود في وجه الراغبين بالعبور، إضافة إلى تنامي ظاهرة «العداء» للاجئين، وظهور أصوات «عنصرية» سياسية، تستند إلى قاعدة شعبية، كحزب البديل من أجل ألمانيا (AFD).

ظروف فظيعة

يعيش اللاجئون السوريون في غالبيتهم، والنازحون داخلياً، في «ظروف فظيعة» على حد تعبير إيغلاند، الذي ينبه من أن عودة الغالبية العظمى من الذين فروا من الحرب والعنف الأن، «لن تكون آمنة أو طوعية».

الأعمال العسكرية المنتشرة على مساحة الرقعة الجغرافية السورية، تشكل عامل خطر جدي على اللاجئين المدفوعين رغماً عنهم للعودة، وحالات الهدوء القليلة التي تشهدها بعض المناطق، معرضة بأي لحظة للانفجار من جديد. وتقول المديرة التنفيذية لجمعية إنقاذ الطفل هيلي تورنينج شميت: ينبغي ألا يعود أي طفل إلى بلده قبل أن يكون الوضع آمناً. وتضيف أن أجزاء كثيرة الآن من سوريا «غير آمنة للأطفال»، ولا تزال القنابل تتساقط، كما أن الخدمات الأساسية مثل المدارس والمستشفيات «ما زالت مدمرة».

استمرار الدمار والتفجيرات

تشهد الحرب السورية، التي تدخل عامها الثامن على التوالي في آذار ٢٠١٨، تشهد تصاعداً ممنهجاً في العمليات العسكرية والقتالية. ولم يؤدي القضاء على تنظيم (داعش) الإرهابي في معقله الرئيسي بالرقة، وملاحقة عناصره إلى الحدود العراقية السورية، لم يؤدي ذلك إلى أن يكون الشمال السوري آمناً. وبالمسطرة ذاتها يقاس على الجنوب السوري، ومحيط دمشق وريف حماه الشرقي. الحرب التي ما زالت تلتهم يومياً نحو مئة شخص، فضلاً عن المصابين والجرحى والدمار المرافق، تنذر بما هو خطير للغاية، وهو ما يناقض الدعوات لإرغام اللاجئين على العودة. ويدلل على ذلك الأمين العام للمجلس الدنماركي للاجئين كريستيان فريز باخ بقوله: «العودة الآمنة والمستدامة تعني أنك تستطيع العودة إلى منزلك، وأن تكون آمناً وتحصل على المياه والتعليم والمساعدة الطبية».

زار فريز باخ مطلع العام الجاري كلاً من حلب وحمص ودمشق، ووصف ما شاهده: «رأيت الدمار وسمعت التفجيرات». ليخلص إلى تسجيل موقف يؤكد فيه أنه مع غياب حل أمني وسياسي مستقر، وضمانات وإعادة إعمار، «ينبغي علينا ألا نرغم الناس على العودة». ويضيف: «نحن بحاجة إلى أن تكون عودتهم طوعية وآمنة ومستدامة، وإلا «فلن يرحمنا المستقبل، وسيذكرنا بفشلنا».

ويرى إيغلاند إنه في الوقت الراهن، حتى في بعض المناطق التي تدعى مناطق خفض التصعيد، فقد رأينا «إراقة للدماء، واستهداف للمستشفيات والمدارس، والموت».

السير على الجثث

تتصاعد موجات الرفض والقبول للاجئين أوروبياً، وزمن استقبالهم بالورود وتوزيع الشوكولاته عليهم انتهى. ففي ألمانيا التي تشير الإحصائيات إلى استقبالها أكثر من ٦٥٠ ألف لاجىء سوري، فضلاً عن غيرهم من جنسيات أخرى، ما يزيد عدد اللاجئين إلى مليون، بدأت الأصوات «القومجية» بالظهور للعلن، وفي الانتخابات البرلمانية التي جرت في أيلول العام الماضي، حقق حزب البديل من أجل ألمانيا الرافض للاجئين، مكاسب سياسية جديدة (١٣٪ من المقاعد)، مقابل تراجع شعبية حزب الاتحاد المسيحي الديمقراطي الذي تتزعمه المستشارة أنجيلا ميركل الذي حصل على ٣٢,٩٪ من المقاعد، والحزب الاشتراكي الديمقراطي (٢٠,٨٪ من المقاعد)، وهما الحليفان التقليديان في ألمانيا الاتحادية.

قراءة هذه النتائج بشكلها الحقيقي، يمكن اختزالها بدخول المفاوضات من أجل تشكيل الحكومة شهرها الخامس، للتوصل إلى اتفاق معقول لتشكيلها، مشروطاً باجراء تصويت لدى الحزب الاشتراكي الديمقراطي. وأتت أول الوعود الانتخابية لحزب البديل من أجل ألمانيا، بتقديم كتلته البرلمانية أواخر تشرين الثاني الماضي مقترحاً لاعادة اللاجئين السوريين إلى وطنهم. ودلل منسق الكتلة البرلمانية لهذا الحزب الشعبوي بيرند باومان، على موقف حزبه بأن الأوضاع في سوريا «أصبحت أفضل» من السابق، لذلك يتوجب على الحكومة الألمانية التواصل مع النظام السوري ورئيسه بشار الأسد من أجل «الترتيب لعودة اللاجئين السوريين الموجودين في ألمانيا إلى بلدهم». ورأى الحزب أن الحرب «شارفت على نهايتها» في سوريا وأن المعارك انحسرت إلى ١٠٪ من مساحة البلاد.

صحيح أن هذا المقترح، قابلته ردود أفعال مستهجنة وغاضبة أحياناً، ورافضة له كلياً أحياناً أخرى، لاسيما من الحزبين اللذين حصلا على أعلى أصوات في الانتخابات، إذ وصف نوابهما هذا المقترح بأنه «شعبوي وساذج»، واتهما نواب حزب البديل من أجل ألمانيا بأنهم «لايعرفون شيئاً» عن الأوضاع في سوريا، أو أنهم يريدون «السير فوق الجثث».

وكذلك هاجم حزب الخضر هذا المقترح ووجهت النائبة عنه لويزا أمتسبيرغ انتقادات قاسية جداً لطلب الحزب اليميني، بقولها إنه «بلا قلب ويعبر عن جهل».

لكن المفاجأة العميقة كانت أثناء المفاوضات الماراثونية لتشكيل الحكومة، بين الحزبين الرافضين للطرح السابق، المسيحي الديمقراطي والاشتراكي الديمقراطي، إذ كانت من القضايا العالقة بينهما كاشتراطات للاشتراكي الديمقراطي لدخوله النادي الحكومي من جديد قضية اللاجئين، وخاصة مايتعلق بلم الشمل للاجئين الحاصلين على حق الحماية الثانوية (الإقامة لمدة سنة). هذا يعني أن الأحزاب التي كانت ترحب باللاجئين باتت تستخدمهم كورقة سياسية، وربما في المقلب الأخر غيرت من اندفاعها المؤيد لهم. كما أن ألمانيا على موعد مهم جداً بالنسبة للاجئين، يتعلق باجتماع مرتقب في حزيران المقبل، لوزراء داخلية المقاطعات الألمانية، لمناقشة وإقرار من يجب أن يعود من اللاجئين، أو بمعنى أدق ترحيلهم.

تعكير الأجواء

حالات القبول الكلية للاجئين لم تعد موجودة، الآن ثمة زمن آخر، أحد تجلياته هو الترحيل. الكرت الأحمر الذي ترفعه أحزاب وقوى يمينية أوربية، يجد قبولاً مخفياً لدى الأحزاب والقوى الأخرى تحت ضغط تشكيل الحكومات والانصياع لمواقف الناخبين. وما جرى في ألمانيا لم يك الاستثناء، إذ انتشرت العدوى في دول أخرى، فتحت حدودها سابقاً أمام اللاجئين، وترى أحزابها اليمينية أن الوقت حان لترحيلهم. ففي النمسا وعقب الانتخابات البرلمانية التي جرت في منتصف تشرين الأول الماضي، أفضت النتائج إلى تشكيل حكومة إئتلافية بين الحزب المحافظ (الديمقراطي المسيحي) الذي

مظاهرات لليمين المتطرف في ألمانيا ضد الإسلام واللاجئين

تصدر الانتخابات، وحزب الحرية اليميني المتطرف الذي يتبنى سياسات معادية للهجرة ومواقف ضد اللاجئين، وخرج من الحكومة في ٢٠٠٧. وعبر عن ذلك زعيم الحزب هاينز كريستيان شتراخه بقوله: «لقد منحنا الناخبون ولاية واضحة لمعالجة مخاوفهم خصوصا فيما يتعلق بالأمن». ومن المعروف أن المخاوف الأمنية تتعلق بمخاطر الهجرة واللاجئين، لاسيما بعد تزايد عمليات الدهس الانتقامية التي قام بها لاجئون في أوروبا العام الماضي.

وفي الدانمارك تسود مقولة متطرفة ضد اللاجئين، تستند إلى فكرة «تعكير اللاجئين الأجواء في البلاد»، التي تنعدم فيها الإنسانية، ولاتقيم وزناً للمأساة التي دفعت باللاجئين إلى اختيار بلدان بديلة عن وطنهم الأم. ويقود هذه الطروحات حزب الشعب الدانماركي الذي طالب في كانون الأول الماضي بإرسال اللاجئين السوريين إلى بلادهم بعد هدوء دام بضعة أشهر نتيجة اتفاقات المصالحة ومناطق خفض التصعيد، مهددا بالسعي «لإقالة الحكومة» في حال عدم الاستجابة.

ويرى عدد من السياسيين الهولنديين اليمينيين، أن اللاجئين يستفيدون من دولة الرفاهية الخاصة بالشعب الهولندي، ويعبرون عن رغبات صريحة بضرورة أعادة اللاجئين إلى بلادهم، لكنهم ـ أي السياسيين ـ يرتدون أقنعة أخرى، رغم أنها تفضح النوايا. ومن بينهم السياسي اليميني خيرت فليدرز، الذي يغرد على تويتر مهاجما اللاجئين السوريين. ويرى حسب تغريداته،أن الوقت حان كي يعود السوريون في هولندا إلى وطنهم، من أجل بنائه، بدلا من أن يستفيدوا من دولة الرفاهية الخاصة بنا.

برامج تكتيكية

لابد من النظر إلى البرامج التكتيكية التي اتبعتها دول أوربية مضيفة للاجئين، بعين الحذر والترقب، والغوص في أهدافها غير المعلنة. إذ اتبعت ألمانيا مثلاً برنامج يدعم عودة اللاجىء الاختيارية، بتقديم معونة مالية قدرها ١٢٠٠ يورو للشخص الواحد. وهو ما دفع كثير من اللاجئين السوريين وغيرهم، من التسجيل بهذا البرنامج والاستفادة منه، خاصة غير القادرين على الاندماج بالمجتمعات الجديدة، أو الذين حصلوا على حق الحماية الثانوية، ما أدى للحيلولة دون حصولهم على حق لم شمل أسرهم. وعاد بناء على هذا البرنامج ٨٤٦٨ شخصاً خلال الربع الأول من العام الماضي إلى بلادهم، وتقدم ٢٣٣٢ عراقياً بطلبات للاستفادة من البرنامج، لتسهيل العودة طواعية إلى وطنهم.

وخصصت الحكومة الألمانية ٤٠ مليون يورو معونات إضافية سنوية تصرف للاجئين ضمن برنامج start helfe plus، كما لديها برنامج يمنح ٨٠٠ يورو لكل لاجىء لم يوافق على طلب لجوئه لدعم عودته.

هكذا برامج هادفة تريد تعبيد الطريق الأولية أمام عودة اللاجئين إلى بلدانهم، وتضيء شمعة أمام اللاجئين ليعودوا غير مرغمين، ما يخفف من الضغوط على حكومات البلدان المُضيفة. ويجعلها بحل كامل من التزاماتها الأخلاقية والإنسانية تجاه اللاجئين.

لايمكن التقليل من خطورة النقاشات الأوربية الجارية الأن حول إجبار اللاجئين على العودة. ففي الوقت الذي تكشر الدول الأوربية عن أنيابها، وتظهر وجهها الحقيقي، نرى تناغماً من قبل النظام السوري ينسجم مع هذه الدعوات المرفوضة من اللاجئين. فوزير الخارجية وليد المعلم دعا مطلع شباط العام الماضي اللاجئين السوريين في بلدان الجوار للعودة إلى بلادهم، مؤكدا استعدادها لاستقبالهم وتأمين متطلبات الحياة.

اعتداءات عنصرية

المواقف الأوربية اليمينية، المعادية للاجئين، يمكن إيجاد لها الكثير من المبررات، لاسيما مع سلوك عدد من اللاجئين غير المرغوب أوروبياً، لكن

سوريا الاقتصاديّة في مهبّ المصالح الدوليّة

الدكتور أحمد يوسف

إذا كانت سوريا الجيوسياسيّة هي حصيلة توازنات دولية، برزت ملامحها الواضحة في اتّفاقية سايكس - بيكو نزولاً عند رغبة القوى الدولية المتسيّدة عرش العالم في حينه، فإنها لن تكون في مأمن من تغيّرات تراجيدية تؤدّي إلى تغيير كل ملامحها السياسية والاقتصادية عند انتفاء مصلحة تلك القوى مع راهن الحال فيها أو عند بروز قوى ومصالح جديدة في الساحة. وينسحب هذا الأمر على الجوار وعلى النُّظُم السياسية التي تشابهت في ظروف وأشكال تكوينها مع الظرف والشكل السوري.

كل هذه الأسباب لاتستند إلى أي مفردات قانونية أو حالة حقوقية. المثير للاستياء، مواقف دول عربية واسلامية تناصر السوريين في ثورتهم ضد النظام، لكنها تستخدم اللاجئين كأدوات، وتفرض عليهم شروط اقامة مجحفة، وتتحكم بمصيرهم وتنقلاتهم، وتحرم أطفالهم من حق التعليم. الممارسات العنصرية التي ظهرت بالشارع اللبناني أكثر من أن تحصى، وحالات الاعتداء عليهم فاقت التصور، وممارسات القوى الأمنية يندى لها الجبين. وفي تركيا ظل الرئيس طيب رجب أردوغان كحمامة سلام وحام للاجئين، إلى وقت قريب جداً، عندما بدأت دوائر حكومته بتجنيدهم للقتال مع جيشه في عفرين. لايمكن نفي أن البعض منهم كان لديه رغبة في المشاركة بعمل عسكري ضد الأكراد، لكن الحالة العامة لدى نظام أردوغان الاسلامي كانت واضحة باستخدام اللاجئين السوريين لتحقيق أطماع عثمانية وقومية.

حل غير إنساني

فوجئت الأوساط السياسية بتصاعد مطالبات الأردن للحصول على أموال إضافية لتأمين متطلبات اللاجئين السوريين، الذين يفرض عليهم نظام الملك عبدالله الثاني العيش في شروط صعبة للغاية بمخيم الزعتري. الحالة الاقتصادية المأزومة للأردن، والوضع المعيشي الصعب، شجع مسؤولين على الادلاء بتصريحات عدوانية ضد من أرغمتهم الحرب على الفرار بأرواحهم. ومن بين هؤلاء رئيس الديوان الملكي الأردني الأسبق رياض أبو كركي، الذي قدم حلاً للأزمة الاقتصادية التي يواجهها الأردن. الحل غير الإنساني مفاده: «تحميل اللاجئين السوريين في قلابات (شاحنات) ورميهم خارج الحدود». هكذا ينظر المسؤول الأردني السابق، وهكذا يُحمَّل اللاجئون مسؤولية لاعلاقة لهم بها، وتعلق برقابهم أسباب التدهور الاقتصادي الأردني. صحيح أن أبو كركي نفى ذلك، وأوضح أن ما كتبه على حسابه الشخصي على وسائل التواصل الاجتماعي لم يكن سوى «سخرية من القرارات الحكومية الأخيرة»، لكن الواضح كسطوع الشمس أن السيف قد سبق العذل.

القانون يمنع عودتهم

تلزم اتفاقية الأمم المتحدة للاجئين ١٩٥١ الدول، على عدم ترحيل أي فرد حياته مهددة أو معرضة للخطر. وتنص الاتفاقية على أنه لا يجوز إعادة فرد إذا «كانت حياته أو حريته تتعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو إلى رأي سياسي». وتُملي المبادئ التوجيهية الصادرة عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أنه بمجرد منح أي فرد حق اللجوء، لا يجوز إعادته قسراً إلا عندما تتغيّر الأوضاع في بلاده بشكلٍ جوهري ودائم، على نحو يضمن حماية الأفراد المضطهدين في السابق.

إلا أن التجربة الأوربية مع مواضيع كهذه، لم تك في مصلحة اللاجئين إطلاقاً، إذ غادر ٢٥٠ ألف لاجئ بوسني ألمانيا حتى خريف ١٩٩٨، ضمن اتفاقية بين ألمانيا والبوسنة والهرسك بشأن إعادة اللاجئين خطوة بخطوة. سياسياً، وعلى وقع المفاوضات والمؤتمرات المتعددة بين النظام السوري والمعارضة لاسيما مسارات، جنيف وأستانة وسوتشي، لم يناقش الجانبان موضوع عودة اللاجئين بشكل جدي. ربما لأن كل هذه الجولات من المفاوضات لم تتسم بالجدية، ولم تناقش القضايا الجوهرية، إذ أنها ما زالت تدور في رحاب البيانات الخجولة التي تحقن الدم السوري المسفوك، وتسجيل المواقف المسبقة. واقتصر الأمر على فقرة صغيرة في وثيقة مبادئ الحل السياسي، جنيف ٢٠١٦، تتحدث بشكل مقتضب عن عودة اللاجئين تنص على « كفالة سلامة النازحين واللاجئين والمهجرين قسراً وتوفير المأوى لهم، بما في ذلك كفالة حقهم في العودة إلى ديارهم».

تجهيز المراكب

اعادة اللاجئين السوريين رغماً عنهم، إجراء غير قانوني، مادامت البلاد في وضع أمني متدهور، وحاله مهددة بالانفجار في أي لحظة، بسبب التوافقات غير المتماسكة والضمانات الدولية الهشة.

لكن في ظل غياب المبادىء الإنسانية عن معظم سياسيي الدول المُضيفة لهم، والتغيرات الأخيرة التي شهدتها حكومات تلك الدول، تبدو الأمور مرجحة فعلياً لما هو أسوأ. فبعد رحلة لجوء مريرة وقاسية، عبر خلالها اللاجئون السوريون مناطق ودول عاملتهم بعنصرية، وبحار ابتلعت الكثير من مراكبهم، وفقدانهم ممتلكاتهم ومنازلهم، تشير التقديرات المتفائلة إلى أن ٢٠١٨ قد يكون العام الأخير للأزمة السورية، وبدء رسم ملامح الدولة القادمة. وما يجري نقاشه في الدول المُضيفة، بشكل علني، يعني أن هذه الدول بدأت تجهز مراكب اللاجئين السوريين، استعداداً لرحلة العودة الاجبارية.

انتهاء الدور

واقع حال هذا البلد يؤكّد صحّة التحليلات التي تشير إلى انتهاء وظيفة سوريا، الدولة القومية، في المساهمة للمحافظة على تحقيق بعض التوازنات السياسية والعسكرية والاقتصادية في المنطقة، عبر منظومة علاقات معقّدة كانت تلعب فيها دور البطولة أحياناً، وكانت تتجاوز في علاقاتها تلك جميع المحرّمات والنواميس التي كانت تشكّل خطوطاً حمراء في أذهان السوريين عموماً تحت تأثير الآلة الإعلامية ومؤسّسات السلطة في البلد، ممّا حدا بالقوى الدولية المعولمة إلى الانطلاق نحو التدخّل عبر جغرافيته المستباحة بفضل عسكرة الحراك الذي بدأ في الخامس عشر من آذار ٢٠١١م، وتأسيس المليشيات التابعة لمختلف الأطراف العالمية والإقليمية ذات المصلحة فيه، وذلك لإعادة ترتيب التقسيمات الجغرافية فيه بما يخدم ترسيخ نفوذ بعض الجهات الدولية، وبالتالي وضع الترتيبات السياسية والإعلان عن مضمونها بالشكل الذي يؤكّد على انتهاء الدور السوري السابق واستبداله بدور سوري جديد، يتوضّح فيه معالم الإستراتيجية الدولية في منطقة الشرق الأوسط عموماً.

سوريا مركزيّة واقتصاد مركزيّ جدّاً

استثمرت سوريا وظيفتها الإقليمية المرسومة لها في بناء سوريا اقتصادية وفق أجندتها المحلّية المخطّطة من رجالات الصف الأول في الدولة، والتي تمّ تمريرها إلى التطبيق على امتداد الجغرافيا السورية عبر قنواتها السياسية والسلطوية، والمصقولة بالشعارات التي كان تناقضها واضحاً مع الأفعال الاقتصادية في جميع المراحل والتحوّلات التي مرّ بها النظام وحزبه الحاكم.

ولا يخفى أنه حدثت في سوريا المركزية تطوّراتٌ في الميادين الاقتصادية وتحديداً على صعيد تطوير القطاعات ذات الصلة بالبنية التحتية، والاستثمارات في مجالات الطاقة، وقطاع الخدمات الخاص، لكن المميّز في تلك التطوّرات أنها لم تؤدِّ إلى تطويرواقع حال الاقتصاد لعموم الشعب السوري، بفعل قوة جماعات الضغط الداخلية المتكوّنة داخل المفاصل السياسية والأمنية، والتي تمكّنت بصورة دائمة من توظيف مخرجات الخطط الاقتصادية، والمشاريع الاستثمارية لخدمة دائرةٍ ضيّقةٍ من أصحاب النفوذ من السياسيين ومن يدور في فلكهم من الأغنياء حديثي النعمة الذين ظهروا مع بداية ثمانينيات القرن الماضي بالتزامن مع أحداث مدينتي حلب وحماة، والذين تحوّلوا تدريجياً إلى قوةٍ تنسيقية ما بين السلطات السياسية المركزية وعموم الشعب لتأمين ولاء الأخير للأول.

لقد نجم عن الحالة الاقتصادية السورية المرسومة مركزياً غياب العدالة في توزيع الدخل بين المواطنين لدرجة أن الفئة الفقيرة من المجتمع قد توسّع حجمها على حساب اضمحلال حجم الفئة المتوسطة. ويؤكّد منحنى جيني على تركّز الأموال في أيدي فئات قليلة، تشكّل الدائرة الانتفاعية الضيّقة. وبدأت الأوضاع بالاستقرار على ذلك المنوال، إلى جانب ملاحظة التعايش بين حلقتي الفساد الكبير المتمثّل بحصر الاستثمارات والمشاريع الضخمة بالدائرة الضيقة، والفساد الصغير المتمثّل بانتشار وباء الرشوة في مختلف دوائر الدولة.

وَهْم الاستقرار ومشاريع التغيير الخارجي

أوهمت ظاهرة الاستقرار الاقتصادي والأمني الوهمي السلطات السورية بحصانة سوريا البلد أمام موجة التغيير التي تصيب المنطقة في إطار مشروع خارجي يسعى إلى إجراء تغييرات جيوسياسية في عموم منطقة الشرق الأوسط، إلا أن أحداث السنوات السبع الأخيرة أكّدت عدم صوابية الموقف الرسمي للدولة السورية، حيث أدّت أوهامها إلى مخرجات اقتصادية كارثية نجمَ عنها إضعاف سوريا الاقتصادية وانحسارها في سوريا المليشيات والأطراف المتنازعة. فقد أدّى التدمير المنهج لمختلف القطاعات الاقتصادية إلى تحقيق خسائر تعادل ١١٧٠ مليار دولار أمريكي، حسب بعض الدراسات، وتشمل خسائر الدمار وإعادة البناء، وهي تعادل تقريباً ١٩ ضعفاً للناتج المحلّي الإجمالي السوري لعام ٢٠١٠م بالأسعار الثابتة. كما أن هذا الاقتصاد قد أصاب بالشلل تحت تأثير العقوبات الدولية. وتأتي في مقدمتها تلك المفروضة من الاتحاد الأوروبي، منذ بدء الحدث السوري، كل ذلك إلى جانب غياب الكفاءة الإدارية والاقتصادية في ظل سيطرة لغة الحرب المنتشرة في عموم الجغرافيا السورية، وانتشار مفردات جديدة في الاقتصاد السوري، مثل مصطلح التعفيش والتكبير اللذين أدّيا إلى فقدان سوريا الاقتصادية لكل مدلولاتها، وإن كانت تسير بأساليب أقرب إلى المافيوية في المراحل السابقة لأحداث ٢٠١١م. وقد بات نتيجة ماسبق سوريا الاقتصاد والسياسة والمجتمع مستباحاً أمام مختلف القوى.

لا يبدو السعي الإقليمي والدولي لاحتلال مكانة في سوريا الاقتصادية عبر النفوذ العسكري أمراً مبهماً، بل إنه جليّ بكل تفاصيله، وأدّى إلى خلق حالة من الصراع لرسم دوائر السيطرة ومناطق النفوذ. فالملامح الأولى لضياع سوريا الاقتصادية، بنسختها المركزية، كانت قد ظهرت بولوج القوى الإقليمية إلى الأراضي السورية. وقد تمّ استباحة المناطق المحيطة بالعاصمة دمشق وامتدادها إلى مدينة حمص بوابة الساحل السوري، إيرانياً، بينما تحوّل الشريط الشمالي الغربي وبعض الشمال إلى محميّة تركية. وفي الحالتين يتمّ سحب البساط الاقتصادي من تحت أقدام النظام في دمشق، وإن كان ذلك بأساليب وغايات مختلفة.

أياً كانت هذه المشاريع الإقليمية ومهما ازداد جبروتها، فإنها تبقى مصابة بالتقزّم السياسي والاقتصادي والعسكري أمام قوة المشروعين الأمريكي والروسي اللذين يمهّدان لبناء منظومة جيوسياسية جديدة في المنطقة عبر البوّابة السورية، واللذين لا يبدوان متكافئين في حيثيّاتهما. فإذا كانت روسيا تحاول وبكل قوتها إظهار أنها تعمل على توحيد الأراضي السورية، فإن أفعالها تؤكّد أنها تركّز على هدفين أساسيين في سياستها السورية، **وهما:**

١- إعادة سطوة النظام السوري على معظم الجغرافيا السورية والقضاء على جميع أطراف المعارضة، وذلك لسهولة السيطرة على هذا الطرف الداخلي في الصراع السوري والتحكّم في إرادته.

٢- وضع موطئ قدم ثابتة لها في المياه الساخنة عبر قواعدها البرية والبحرية في الساحل السوري، وأداء دور اللاعب الأساسي في كل ما يجري على مستوى الشرق الأوسط من صراعات، وتأمين حصتها من حصيلة التغيّرات الاقتصادية التي يُنتظر حدوثها فيها بدءاً من سوريا، وهي في طريقها إلى تحقيق بعض أهدافها من مساهمتها في الحرب السورية، إلا أنها وعلى الرغم من الكثير من التوافق مع الولايات المتحدة الأمريكية في الملفّ السوري، فإنها تصطدم بالكثير من العراقيل التي تحدّ من سعيها في مشروعها إلى النهاية، خاصةً التناقضات الجليّة التي ظهرت فيما بينها والولايات المتحدة الأمريكية في تقسيم مناطق النفوذ فيما بينها سورياً.

أمّا المشروع الأمريكي في سوريا فيبدو أنه أكثر شمولاً واستراتيجيةً من تلك التي طرحتها القوى الأخرى، وهو الأكثر تميّزاً بالاستقرار، حيث رسم ملامح سوريا جديدة ومختلفة جذرياً عن سوريا ما قبل الأزمة، واستطاعت أمريكا عبر مشروعها من سحب مقوّمات الاقتصاد المركزي من دمشق، وذلك ببناء عوامل استقرارها في شمال شرق سوريا.

لقد بسطت الولايات المتحدة الأمريكية نفوذها من خلال مشروعها في سوريا على أكثر من ٧٠٪ من النفط ومصادر الطاقة الأخرى، واحتلّت المنطقة الأكثر أهمية في الجغرافيا السورية، والتي تشكّل صلة الوصل ما بين آسيا الصغرى والبحر الأبيض المتوسط. فبالإضافة إلى مشروعها المحلّي في سوريا، فقد أمّنت الحدّ من الدور الروسي في سوريا وعرقلت سهولة التحرّك للدول الإقليمية والعالمية في الشرق الأوسط، وحقّقت تحديثاً في سيرورة مصالحها من خلال إجراء تغييرات جغرافية محدّدة في منطقة تشكّل صلة الوصل بين قارات العالم.

منطقياً إن إحداث تغيّرات من مثل تلك التي وضعتها القوى الدولية في الأراضي السورية، وما لها من امتدادات جيوسياسية على عموم المنطقة ستكون مصدراً لتضارب المصالح بين تلك القوى وستظهر نتائجها بصورٍ دمويةٍ في بعض الأحيان، وستفرز معطيات جديدة يكون فيها للترتيبات القديمة مواضعها الهامشية مقابل محورية دور القوى والترتيبات الجديدة. انطلاقاً من ذلك سنشهد جغرافيات اقتصادية جديدة بديلة عن سوريا الاقتصادية المركزية، وستنهار سوريا الاقتصادية في مهبّ المصالح الدولية.

مفاهيم الإعتقال في سوريا والمحاكم الاستثنائية

عاصم الزعبي

ما يزيد عن مائتي ألف معتقل تم توثيقهم بشكل دقيق يقبعون في مراكز الاحتجاز النظامية وغير النظامية التابعة لحكومة النظام إضافة لما لا يقل عن خمسة وثمانين ألف معتقل تم توثيق أسماؤهم تم تغييبهم قسرياً في مراكز احتجاز سرية تابعة لها وما يزالون مجهولي المصير حتى الآن وهذه الأرقام تم توثيقها من عدة منظمات حقوقية سورية ودولية.

الاعتقال التعسفي

لم يضع القانون الدولي تعريفاً واضحاً ومحدداً للاعتقال التعسفي ولكن قامت **(مجموعة العمل حول الاعتقال التعسفي)** بتعريفه على أنه «اعتقال يخالف أحكام حقوق الإنسان التي تنص عليها الوثائق المكتوبة الكبرى لحقوق الإنسان».

ولمزيد من التحديد قامت مجموعة العمل بوضع ثلاثة أنماط للاعتقال التعسفي:

النمط الأول: عندما لا يوجد أساس قانوني للحرمان من الحرية (كأن يبقى شخص ما قيد الاحتجاز بعد انتهاء عقوبة سجنه).

النمط الثاني: عندما يحرم شخص ما من حريته كنتيجة لقيامه بممارسة حقوقه وحرياته التي يضمنها له الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

النمط الثالث: عندما يحرم شخص من حريته كنتيجة لمحاكمة تتعارض مع المعايير المقررة للمحكمة العادلة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أو أي أدوات دولية معينة أخرى.

الاختفاء القسري

وهو وفق المادة الثانية للاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري لعام ٢٠٠٦ هو (الاعتقال أوالاحتجاز أوالاختطاف أوأي شكل من أشكال الحرمان من الحرية يتم على أيدي موظفي الدولة أو أشخاص أو مجموعات من الأفـراد يتصرفون بإذن أو دعم من الدولة أو بموافقتها ويعقبه رفض الاعتراف بحرمان الشخص من حريته أو إخفاء مصير الشخص المختفي أو مكان وجوده مما يحرمه من حماية القانون) وتعتبر هذه الاتفاقية الاختفاء القسري جريمة ضد الإنسانية.

وتتعدد أنماط الاختفاء القسري في سوريا وتعتبر حكومة النظام السوري المتهم الأكبر بتنفيذ هذه العمليات واحتجاز العدد الأكبر من الضحايا، كما أن المجموعات المسلحة المختلفة باتت تتبع هذا الأسلوب.

المحاكمات بشكلها العام

تتنافى المحاكمات التي يقيمها النظام السوري وبعض من الجماعات المقاتلة في سوريا خصوصاً تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) مع أبسط المعايير المتبعة في المحاكمات وفق القوانين والمواثيق الدولية وهي في الحقيقة محاكمات صورية غالباً ما تنتهي بتنفيذ أحكام الإعدام دون وجود جريمة في الأصل حيث أن **للمحاكمة العادلة شروطاً حددتها المواثيق الدولية من الضروري تطبيقها حتى في القوانين الوطنية وهي:**

١- ضمانات إلقاء القبض.
٢- ضمانات الاستماع والاستنطاق (التحقيق).
٣- ضمانات الحجز والتفتيش.
٤- مدة الحراسة النظرية والتدابير الاحترازية.
٥- أن تكون المحكمة مختصة وغير استثنائية وأن تكون مستقلة ومحايدة.
٦- علنية المحاكمات وشفوية المرافعات.
٧- الأصل هو البراءة (المتهم بريء حتى تثبت إدانته).
٨- أن تكون هناك آجال ومدد محددة للبت في القضايا.

٩- أن يكون هناك محامون للدفاع عن المتهمين وهي أبسط الحقوق.
١٠- وجود عدة درجات للتقاضي بحيث لا يصدر القرار من محكمة واحدة بشكل مبرم إضافة إلى اتباع مبدأ عدم رجعية القوانين في المحاكمات.

المحكمة الميدانية

المحاكم الميدانية تاريخها قديم في سوريا يعود إلى فترة الستينات من القرن العشرين وطرأ تعديل عليها في دستور عام ١٩٧٣ وتم حرف عملها في ثمانينات القرن الماضي إبان الأحداث المتعلقة بالصراع بين النظام والأخوان المسلمين.

بنية المحكمة: تؤلف بقرار من وزير الدفاع من رئيس وعضوين ولا تقل رتبة الرئيس عن رائد والأعضاء عن نقيب.

أحكامها: لا ترقى أحكامها في أحسن الأحوال إلى رتبة المحاكم القانونية العادلة وتعتبر معدومة بالنسبة للمدنيين.

وتصدر قراراتها قطعية لا تقبل الطعن، وتطبق قراراتها بعد التصديق عليها من السلطة المختصة وتنفذ وفق التشريعات القضائية المعروفة.

تخضع أحكام الإعدام فيها لتصديق رئيس الدولة أما باقي الأحكام فيجري تصديقها من وزير الدفاع.

في دستور ١٩٧٣ تم إحداث تعديل على الدستور السوري بإحداث محاكم سرية تسمى المحاكم الميدانية مع إضافة بند يتضمن (عدم ملاحقة أي من العاملين في الإدارة عن الجرائم التي يرتكبونها أثناء تنفيذ المهمات المحددة أو الموكلة إليهم).

و عند انطلاق الحراك الشعبي في سوريا في آذار ٢٠١١ عاد نشاطها أكثر من السابق حتى أنها سميت (مقبرة الناشطين والثائرين) واستمدت سمعتها السيئة من قسوة أحكامها التي تبدأ بخمس سنوات وصولاً إلى عقوبة الإعدام.

ووفقاً للشهود والمعلومات المتواترة فإن أغلب من تم تحويلهم إلى هذه المحكمة هم نشطاء في المجال الطبي والإغاثي أو تم اعتقالهم بشكل عشوائي وإجبارهم تحت التعذيب في الأجهزة الأمنية على التوقيع والبصم على اعترافات ملفقة دون أي مستند قانوني، وقد صدرت أحكام بحق البعض وتم تنفيذها بناء على ما أرفق في ملف المعتقل.

محكمة الإرهاب

جـاءت محكمة مكافحة الإرهـاب في سوريا إستجابة لقانون مكافحة الإرهاب رقم ١٩ الصادر في ٢٨ حزيران / يونيو ٢٠١٢، والـذي تضمن في مواده تعريفات للعمل الإرهـابي، والمنظمة الإرهابية، وتمويل الإرهاب، إضافة إلى العقوبات المترتبة على كل فعل من هذه الأفعال.

وبعد ذلك تم إحداث محكمة مكافحة الإرهاب في نفس العام ٢٠١٢، بموجب القانون رقم ٢٢ الصادر عن رئيس النظام بشارالأسد، والذي تحدث عن هيكلية المحكمة وكيفية تشكيلها، وآلية عملها، حيث تتألف من ثلاثة قضاة كل منهم برتبة مستشار، رئيس وعضوين أحدهما عسكري، تتم تسميتهم بمرسوم بناء على إقتراح مجلس القضاء الأعلى.

لم تتبع محكمة الإرهـاب منذ تأسيسها وحتى اليوم أصول المحاكمات، بل لاتزال تصدر أحكامها بشكل مسيس، ومتحيز وغير عادل، بحق المعتقلين دون أي إعتبار لوجود أدلة مادية أوواقعية، تدين فعلاً هؤلاء المعتقلين بالجرائم المنسوبة إليهم.

فالتهم التي يتم توجيهها للمعتقلين، من خلال الضبوط الأمنية لدى الفروع الأمنية، يتم إنتزاعها من المعتقلين بشكل محدد يدخل ضمن إختصاص المحكمة، وعادة ما يتم إعتماد هذه الضبوط من قبل قضاة المحكمة، ويعد النشطاء السلميون والمواطنون العاديون هم أغلب المحالين لهذه المحكمة.

ويتم الحكم عليهم في غياب تام للادلة التي تستند إلى إتهامات النيابة العامة الخاصة بالمحكمة، ولا يهتم القاضي لإنكار المتهمين أمامه، وغالباً ما تصدر المحكمة أحكامها بالإعدام.

وحسب اتفاقيات جنيف، فإنه يحظر على الدول أن تصدر وتنفذ أحكام الإعـدام، خارج نطاق القانون، ونظام الأسد ينتهك من خلال هذه المحكمة تفاقيات جنيف بشكل واضح، من خلال العدالة الصورية لمحكة مكافحة الإرهاب، التي تفتقر إلى أبسط الضمانات الأساسية للنزاهة والعدالة.

كما تنتهك محكمة الإرهاب، أصول المحاكمات المتبعة بشكل عام، ومعايير القضاء التي نصت عليها القوانين الدولية، إبتداءً من ضمانات إلقاء القبض، والإستماع والتحقيق، وصولاً إلى أن يكون هناك محامون يسمح لهم بالدفاع عن المعتقلين، وتلك أبسط الحقوق، إضافة إلى خرق القاعدة القانونية الشهيرة التي تقول بأن المتهم بريء حتى تثبت إدانته، أي مبدأ أن الأصل هو البراءة، مما يشكل ذلك جريمة حرب، وربما جريمة ضد الإنسانية.

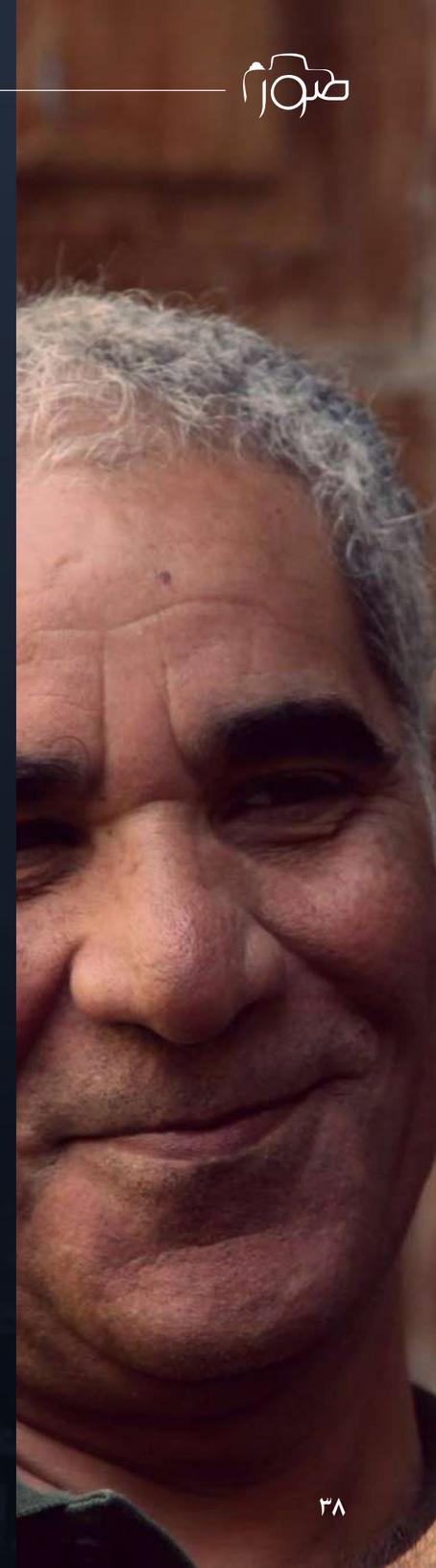

عن الحب وفواتير الكراهية
قراءة في رواية «اختبار الندم»

حربي محسن عبدالله

«اختبار الندم» رواية جديدة للكاتب خليل صويلح صدرت مؤخراً عن دار نوفل ودمغة الناشر هاشيت انطون – في بيروت. الندم هنا حسب الرواية هو «ربما اعتذار متأخر عن أفعال كنّا نظنُّ أننا على صواب لحظة ارتكابها، أو عدم تحقيقها لحظة التفكير فيها». فالرواية في أحد مساراتها تأخذ منحى تسجيل يوميات الحياة القاسية في ظل الأزمة الدائرة في سوريا، وترصد التحولات على أكثر من صعيد، فللحرب قوانينها وللقسوة نواميسها وللكراهية حرائقها المدمِرة وفواتيرها الباهضة. ومن جانب آخر تكتنز الرواية بالتحولات على صعيد التجارب الشخصية المـرّة في ظل تلك الحياة. ولكن هذا لا يعني أننا سنقرأ العذاب في عيون أبطالها فحسب. بل نرى الشوق أيضاً، ونتلمس العطش للحب والحياة بكل الشغف الذي يعتلج في قلوبهم. وهي أيضاً دعوة «لتقشير اللغة من صمغ العبارات الجاهزة». كما جاء على لسان الراوي. من هنا نقلب صفحات الرواية ومن هنا يجد القارىء نفسه بين مد العواطف وجزرها بل بين اليأس والرجاء بكل القلق الذي يصاحب التغييرات المتسارعة والتحولات المتعاقبة. فالتيه والفقدان والغياب هي مباضع الألم التي توخز جنبات الحضور.

في بياض الصفحة الأولى وفي أول قطرة من غيث الرواية نقرأ (كان على أحدنا أن يقيس مقدار الألم بمبضع الغياب). تأخذ هذه العبارة شكل ومضة تضيء لنا الطريق إلى الرواية لنتهيأ نفسياً لما يأتي بعدها من اقتباس من كلمات شاعرة من بورتلاند-اراغون في الولايات المتحدة، وهي صبية في مقتبل العمر هي «كليمانتين فون راديكس» Clementine Von Radics نالت شهرة كبيرة واقبال ونسبة مشاهدة كبيرة على المقاطع الشعرية التي بثتها على اليوتيوب وتلاقفتها صفحات مواقع التواصل الاجتماعي جاء فيها:

(لستُ أول امرأة تقع في غرامها...ولستَ أول رجل أنظر إليه، وأنا متخمة بآمال كثيرة...كلانا قاسى أوجاع الفقد الحادّة، كما نص السكين... كلانا عاش بفم مغطّى بجروح متقشرة...أكثر من الجلد...حسَناً، إليك ما سنفعله لنلتئم... سأقبلك كما لو كنتَ الغفران ولتضمني إليك كما لوكنتُ الأمل...أذرعنا ستضمّد الأوجاع... ولن أخاف أبداً من آثار ندوبك)..

هذا المقطع الذي يفتتح الرواية يستخدمه الراوي لينهي به الرواية أيضاً قائلاً: «**سأعتبر هذه الأبيات تميمتي في تحمّل أعباء الفقدان واختبار تضاريس الندم بسكة محراث مثلّمة**». هذه الكلمات تفتح الطريق لقراءة الرواية بدافع البحث عن الدعوة إلى الحب والأمل والاصرار على المضي في طريق الحياة مهما كان شاقاً وشائكاً. ثم يهطل علينا غيث الأحداث والأسئلة. إنها حكاية روائي، وثلاثة فتيات. يرويها راوٍ لم تأتي الرواية على ذكر اسم له، تبدأ في يوم ممطر مع صديقة له، هي «أسمهان مشعل» أو «آمال ناجي» حسب الأسم المستعار الذي اختارته لصفحتها على الفيسبوك، نباتية، مطلّقة،

تعيش في قرية نائية في الجنوب. «تشاغل نفسها باكتشاف انواع النباتات البرية، الزعتر، والميرميّة، واللافندر، وأكليل الجبل، بالإضافة إلى الطيور والزواحف، والحشرات، والرسم على جدران غرفتها نهاراً، واختبار صلابتها في كتم عواء ذئاب الرغبة في صدرها ليلاً»، تتأرجح عواطفها بين البوح والكبت، فتتلمس من كلماتها التي ترسلها على شكل نصوص إلى الروائي ذلك التوق إلى تنفس الحرية بعيداً عن القيود الاجتماعية بكل عقدها وتعقيداتها تارة، ثم تعود إلى قناعها الآخر وهو هروبها من رغباتها الجسدية نحو التصوف والعزلة والتأمل كحالة دفاعية عما تمر به من عسف اجتماعي ولا تجد حريتها إلا ساعة الكتابة على الصفحة الزرقاء للفيسبوك، وهو الذي يلعب دورا مهما في حياة أبطال الرواية. ولأن «كل كلمة قناع» كما يقول هيدغر، نجد أن خلف العزلة والتصوف والتأمل امرأة تتسائل بلذة عن الحب ولحظات العناق وجوع الجسد. تغزو لغتها مفردات حسية مكشوفة، وشهقات حرمان وشبق خفي وهي في عزلتها

هناك بعيدة نسبياً عن الأحداث الساخنة التي تغزو مساحات كبيرة في طول البلاد وعرضها.

أما الروائي الذي يقرأ نصوصها عبر الفيسبوك فهو «تائه في جنون مدينة تشيّع قتلاها كل يوم، وربما كل ساعة، في أرتال من الجنازات». كان ينتقل من فكرة إلى أخرى ومن زاوية في مقهى تجترّ الأحاديث نفسها عن الموتى، والقذائف، والمهجرين، وأحوال الطقس، وقسوة العيش، إلى استعادة مشاهد متراكمة تبثها القنوات الفضائية لبلطة مرفوعة فوق عنق شخص يجثو مرغما على ركبتيه، او لرجل مقطوع الرأس تتدلى جثته من عمود كهرباء في ساحة مدينة عمرها ألف عام. إلى صور لشاحنات مكشوفة بأقفاص تحمل مئات المخطوفين لدى الكتائب المسلحة، إلى أخبار السينما التي تحولت إلى معتقل، إلى المفارقة المضحكة المبكية عن محطات اذاعـات محلية كانت الحياة فيها «مبهجة بالإنشاء الرومانسي المبتذل في تفسير كل ما يجري خـارج الاستوديوهات، وعطر ياسمين وقرنفل يفوح من جثة لغة ميتة،...».

يغادر الـروائي كل ذلـك نحو ورشـة لكتابة السيناريو يحاضر فيها أمام مجموعة حالمة من الشباب، تأخذه هذه التجربة للتواصل مع الفتاة الثانية في الرواية، من ضمن مجموعة الشباب هذه، مرّت بتجربة قاسية بعد اعتقالها واغتصابها وقضم الذئب البشري لأحدى أذنيها بحالة من الشبق والكراهية والجنون. خرجت «نارنج عبد الحميد» من المعتقل بعد أربعة أشهر بنصف أذن يمنى وضلعين مكسورين، وجدة ماتت في غيابها. تختصر تلك اللحظة الوحشية التي تعرضت لها فتقول: «**أختصر تلك اللحظة بكلمة واحدة: اغتصابي! لكنني خلال استعادتي لشريط اعتقالي أيقنت بأن اغتصابي الأول حدث قبل اعتقالي مباشرة حين علمت أن من أخبر دورية الأمن تلك الليلة عن مكان إقامتي، وخريطة مواعيدي، كان صديقي الحميم في «النضال السري». المخزي أنه مازال يكتب على صفحته في الفيسبوك إلى اليوم وقائع بطولاته الوهمية في مواجهة الاستبداد، رغم أنه يقيم منذ ثلاث سنوات في برلين لاجئاً سياسياً**». فكانت الكتابة وسيلة لكي تستعيد حياتها لأن «الكتابة هي طريقتي للنجاة» على حد تعبيرها.

أما الفتاة الثالثة فهي «هنادي عاصي» أو بهذا الإسـم كانت توقع لوحاتها. رسامة ملتهبة الأحاسيس فوارّة بالرغبات الايروتيكية، فتاة لا تمانع إلى اقامة علاقة ثلاثية مع الروائي بمشاركة صديقتها نجوى. تهاجر هنادي إلى السويد لتصاب بالحنين إلى الأوقات السعيدة والمجنونة والمنهوبة قبل الفرقة التي فرضتها حرائق الحرب والمنافي والإخفاقات. تقول للروائي في رسالة لها في زاويتها على صفحة الدردشة: «**ما افتقده هنا هو تلك النزهات إلى دكاكين الأقمشة في سوق الحميدية. لا أحد هنا يمنحك بقايا الأقمشة مجاناً، كما كانوا يفعلون في الشام، أفتقد أقمشة ثياب الفلاحات المطرزة بالورود، وأفتقد هواء الشام، وحجارة شوارعها، وأندم على أنني لم أكن أقطع المسافة بين ساحة باب توما وبوابة الصالحية مشياً على الأقدام**». رواية اختبار الندم رواية شيقة بكل ما جاء فيها وبكل ما تحمله للقاريء من مناخات، وشخصيات، وأحداث، وآلام وحسرات، ورغبات، وحنين وحب وفقدان وتيه. بل وما جاءت به محاولات للإجابة عن أسئلة وجودية هي صنو القلق والحيرة. رواية تؤرخ لزمن صارت القسوة فيه غيمة سوداء لطّختْ الجميع..

في الختام نقرأ هذه الكلمات من الرواية «في الحروب تتشابه الأيام، يصبح وجودك مصادفة أخطأتها رصاصة، يصبح كل يوم يوماً اضافياً تعيشه في الوقت الضائع. تنسى أن تنظر في المرآة. تبحث عن وجهك في وجوه الآخرين»...

فيلم حافة الجنة

عقد مصالحة تحت راية التسامح، اعتراف بالآخر
إلغاء لصراعات الهجرة والثقافات، ونبذ للاضطهاد

رشا الصالح

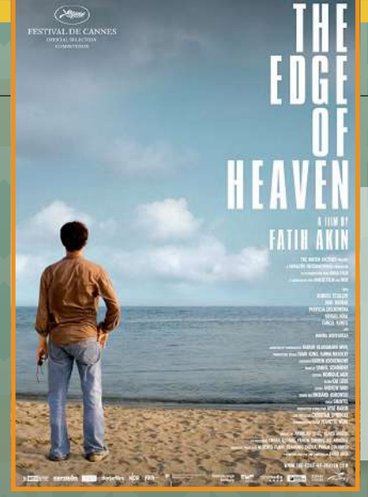

لم تكن هي التجربة السينمائية الأولى التي يخوضها المخرج الألماني التركي الأصل **فاتح آكين** التي تطرق فيها لعرض قضية إنسانية وعلاقاتها المتداخلة والشائكة مع السياسة، وأثرها على مصائر الأشخاص والمجتمعات وأحلامهم وتفاعلهم فيما بينهم، بل تعداها لتجارب سينمائية روائية سياسية غلب عليها الطابع الواقعي والتي رصدت برؤية فنية سينمائية إشكالية العلاقة بين الغرب والشرق مازجاً بموضوعاته أصالة الشرق وسيره وعاداته، والرؤية المعاصرة للغرب بتقنياتها وشخصياتها وتآلف حضاراتها وتمازجها وذلك بتبعياتها التي تولد صراعات للهوية وللثقافات المختلفة نتيجة الهجرات المتبادلة وما ينتج عنها من تغيرات ثقافية ومجتمعية تتجاوز حدود البلد الواحد، فبدءاً من فيلمه القصير **(أهوانت)** وفيلمه الروائي الطويل عام ١٩٧٩ **(موجز وبدون ألم)** الذي تطرق به لشؤون المهاجرين، مروراً بفيلم **(في تموز)**، و**(غفلنا عن العودة)**، **(سيلينو)**، وفيلم **(ضد الجدار)** عام ٢٠٠٤ انتقالاً لفيلمه الوثائقي **(عبور الجسر)** عام ٢٠٠٥ وفيلمه **(على الجانب الآخر)** ٢٠٠٦ مركزاً بها جميعاً على موضوع الهجرة بين ألمانيا وتركيا والآثار الإنسانية الثقافية الديمغرافية لها، وصولا بمسيرته الحافلة بالإنجازات والجوائز السينمائية لفيلمه **حافة الجنة** عام ٢٠٠٧ الذي استطاع بجدارة أن يحوز على جائزة السعفة الذهبية في مهرجان كان السينمائي بدورته الستين، ليكون أقوى الأفلام الروائية السياسية المعروضة والتي أضيفت للذاكرة السينمائية.

يبدع فاتح **آكين** في صيرورة فكرته التي أضاء إليها في فيلمه حافة الجنة، حيث يتكلم عن العلاقة بين بلدين مختلفين ألمانيا وتركيا سياسياً واجتماعياً واقتصادياً طارحاً موضوع المهاجرين الترك المغتربين المنفيين في ألمانيا، وخاصة الجيل الثاني من المهاجرين القاطنين هناك، حيث يصور المعاملة الاضطهادية التي يتعرضون إليها من قبل الإدارة السياسية، وكيف يتصرف بعض أفراد الشعب الألماني حيالهم بكراهية وعنصرية وسادية، ويأخذ بذات الوقت الجانب الآخر للدولة التركية وتصرفها تجاه الأشخاص غير الأتراك والعداء والعنف الممارس عليهم وخاصة للقومية الكردية (الناشطون السياسيون الكرد) منهم مستعرضا حالات الاعتقال ومحاكمة الأكراد وإبداعهم السجون التركية بمسمى (الإرهابين الأكراد) الذين يهددون أمن الشارع والسلطة.

منتقداً السياسة القمعية التركية، كاشفاً نضالات الشعب الكردي والمهاجرين الآخرين في الدفاع لنيل حقوقهم الطبيعية الإنسانية للمواطنة وحرية التعبير، مشيراً بذات الوقت لوعي الجيل اليافع الألماني والتركي لتلك الصراعات وتجاوزها عبر

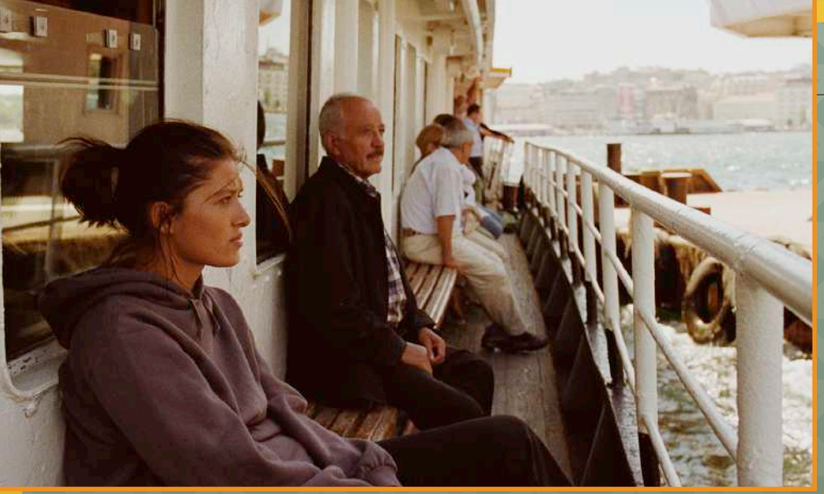

تصويره لها بعملية التزاوج والتفاعل الاجتماعي بين المقيمين والمهاجرين، بطريقة ذكية رصدت بمهارة كل الانفعالات لشخصياته بتعاط روائي سينمائي مليء بدفء الصورة وهواجسها مظهراً عوالم مختلفة متنقلاً بها ببراعة من عوالم الموت إلى الحياة، ومن الرحيل إلى الاستقرار، ومن الاضطهاد إلى التسامح. من تجربة الألم إلى التآخي والعبور إنسانياً إلى التعاضد والنجاة.

يروي فيلم **حافة الجنة** حكاية عامل تركي عجوز متقاعد في السبعين من عمره يقيم في ألمانيا، يتعرف على شابة تركية تعمل مومس في بيت دعارة ألمانية حيث تتعرض لكثير من التحرش والإهانة من قبل الأتـراك المتطرفين هناك، فيعجب بها العجوز ويحبها، ويعرض عليها أن تهجر مهنتها، كونها تركية ومسلمة تسيء للمسلمين برأيه، فتقبل عرضه، مقابل أن يدفع لها ثلاثة آلاف يورو كل شهر شرط الإقامة معه في بيته، وممارسة الجنس وحده معها كأنها زوجته.

يظهر بعد فترة من إقامتها معه ابن الرجل العجوز التركي، والذي يشكل الجيل الثاني من المهاجرين الأتراك إلى ألمانيا، يتعرف الابن الذي يعمل أستاذاً جامعياً له مكانته الاجتماعية والعلمية، على خليلة أبيه المقيم معه، والتي تصرح له بأن عملها كان مومساً، وأن لها بنتاً في السابعة والعشرين من عمرها تعيش في تركيا، وترسل إليها كل شهر مبلغاً كبيراً من المال لكي تعينها على الدراسة، لكنها لم تخبر ابنتها أن مصدر أموالها من عملها في الدعارة بل أخبرتها أنها تعمل في محل لبيع الأحذية بألمانيا، يتعاطف الأستاذ الجامعي مع زوجة أبيه، وتقابله هي بالمحبة والعطف، ليتشكل في الجزء الأول من الفيلم علاقة إنسانية بين الأب والابن والخليلة.

بعد موت الخليلة فجأة يُقتاد الأب إلى السجن كونه سكير وعليه من الديون والمشاكل الكثيرة، ثم يسافر الابن الأستاذ إلى اسطنبول لكي يدفن خليلة أبيه، ويبحث عن ابنتها لكي يساعدها على تكملة دراستها، فيلجئ إلى الشرطة للبحث عن عنوان الابنة المفقودة، التي يتضح لنا في ما بعد أنها تناضل في صف مجموعة مسلحة من الكرد، وتخرج في مظاهرات تطالب الحكومة بمنحهم حقوقهم المشروعة، وتندد بالقمع الذي يتعرضون له في البلاد، وإنها لا تدرس في الجامعة كما تحسب الأم المتوفاة، حيث تختبئ الفتاة من مطاردة الشرطة لها في بيت إحدى صديقاتها الألمانيات التي تتعرف عليها حين تهرب من محاكمتها إلى ألمانية لتبحث بدورها عن امها ومحل الأحذية الذي تعمل فيه، وهي لا تعرف أن أمها قد ماتت، والأستاذ الشاب التركي يبحث عنها، فتُخبئ عند بيت صديقتها الألمانية سلاحاً تخفيه من وجه الشرطة التي تطاردها.

يتشكل في الجزء الثاني من الفيلم علاقة إنسانية ثلاثية بين البنت التركية المناضلة، والفتاة ألمانية صديقتها الجامعية وأم هذه الفتاة، وهي عجوز ألمانية عنصرية تكره الأتراك والغرباء، تغضب من ابنتها لأنها اصطحبت تلك الفتاة التركية لتقيم معهما في بيت واحد، وتنكد عليها عيشتها، وبعدها يكون السلاح المخبأ من قبل الفتاة التركية سبباً في مصرع وموت الفتاة الألمانية لتعاني الأم والصديقة مرارة الموت.

بينما يعود الأب العجوز في نهاية حياته ليستقر في بلدته على شاطئ إحدى المدن التركية، وابنه كان يبحث عن الفتاة التي علم فيما بعد أنها تنتسب لإحدى الجماعات الكردية المناضلة، ليرفع بذلك راية التصالح بين جيلين مختلفين مجتازاً كل الصراعات النفسية والعقائدية والانتماءات الثقافية لكلا البلدين، واستطاع تعدي حدودها بوقع سينمائي أظهرت تفاصيله عبر سطوة تفاصيل المكان وإظهار تفاصيل بيئتين طبيعيتين مختلفتين التركية والألمانية بدقة، صورت للمشاهد كأنها واقع حقيقي انعكست حيثياته على طبيعة الشخصيات أيضاً.

يصل المخرج فاتح أكين بفيلمه وحلقاته المفرغة سينمائياً بلغة بصرية إبداعية جمالية ممسكاً بكل الأدوات والمقاييس التي تستنبط طاقات الممثلين وتركزها بجرعة طافحة من الأحاسيس الإنسانية والمشاعر التي تجلت بلقطات أخذت المشاهد لحد التعاطف مع الصورة والحدث على الرغم من إظهاره تفاصيل البئية المتناقضة والمتنافرة والمتعاكسة في التفاصيل والأحداث.

جامحاً بجرأته في ظل الظروف السياسية المحيطة مشكلاً نهضة سينمائية توعوية تنبذ صراعات الثقافات وتدعو إلى الاعتراف بالهويات المضطهدة، معلنا راية التسامح شعاراً بعقد مصالحة إنسانية شكلت بصمة سينمائية استحقت لأجلها الفيلم المتابعة والتكريم في المحافل الدولية.

لوين؟

نبيل الملحم

السؤال مقتول الإجابة.. ربما ما من سؤال مجاب عنه في بلد مثل سوريا.. الحال كذلك مع كل سؤال، بما فيها أسئلة الأمس، ونعني اسئلة ذاك الدمار المختفي تحت أكوام من التجاهل.. الصمت.. بلع السكين، والماء وقد ملأ الأفواه.

ما من سؤال مطروح على المستقبل بوسعه أن يجيب عن سؤال الأمس:
- ما حال جغرافيات البلاد؟
- ما حال ناس البلاد مع ناس البلاد؟
- ما حال ديمومة الاشتباك؟
- كيف سيكون عليه السلام إن صحّت كلمة سلام؟
- ما حال إعادة الإعمار إن تسنّى لمعماري أن يُعمِل شاقوله في الإعمار؟
- ما حال المواليد القدامى وما هي بشائر الحكايا لمن سيولد من جديد؟
- ما الذي تعلّمناه من الأمس؟
- هل ثمة أمس في زمن مسترسل في اللحظة كما لو كان يدور في المكان / الزمان/ اللامكان/ اللازمان؟

كنّا بخير لولا الآخرين، قد يقولها السوري، وقد عثرت عليها صبيّة وانتزعتها من جدار على حائط سوري.
- الآخرون؟
من هم الأخرون؟ دول، قبائل، عصابات، قطّاع طرق؟
ليس من زمن بعيد، كان ذلك في واشنطن، والكلام يعود لـ ٢٠٠٥، يومها كانت معارضات سوريّة تلتقي تحت ظلّ جماعة الإخوان المسلمين.. وفي الصدارة ديمقراطيون.. نعم ديمقراطيون، والعباءة الاخوانية تتسع للجميع.
كان هذا هو الحال، وكان ثمة رجل في مكان بعيد، يعرف الكثير مما ستخبئه الأيام، يومها قال لي:
- انتظر خمس سنوات، وستنقلب سوريا إلى الجحيم.. انتظروا الطوفان.
قالها ومضى، وكان يعلم أن كلّ أسباب الطوفان قائمة:
- نظام فاجر، دينه الفساد، وزواجيهما (دعارة وفساد)، لن تكون سوى التربة المناسبة لما لقيناه من حصاد.

قالها ومات.. كان اسمه حمّود الشوفي، رجل يعرف الكثير، ويصمت عن الكثير، وحين ينطق، ينطق بالقليل الذي يساوي كثيرنا.
وجاء الطوفان.. طوفان الآخرين.. وكان علينا أن ننتزع تلك الجملة عن ذلك الحائط التي كتبها ربما طفل نقلاً عن أم أو أب أو شقيق.

- وكان كل شيء جاهز للطوفان.
- لم لا؟
بلاد مواطنها محبوس.. أسير الشعار، منهوب، يطارد اللقمة فيركله الرغيف. معارضات، رأسمالها على بوابات السفارات، معلّقة على رضى قنصل هنا وسفير هناك.
هنا نظام الفساد، جاهز للبيع والشراء.. جاهز للقتل إن احتاج إلى استثمار الدماء، وهناك معارضات تبيع النظام الدماء.
- خذ وهات.. خذ دم الناس، وسيقولون هات لمموّل يتقن لعبة شراء اللحم البشري إن احتاجت إلى لحومهم خطوط النفط.. خطوط الغاز.
وكان الطوفان، واستمر الطوفان، وسيستمر الطوفان حتى آخر وليد في سوريا من أب سوري وأم سوريّة يتقنون التكاثر كما يتقن قطفهم الفناء.
إلى أين؟
سؤال ليس بالسؤال.. سؤال مجاب عنه.. سؤال هو محصلة كل أسئلة الموت وقد تُنقل في هذا الكوكب من القرن الافريقي، إلى آسيا الوسطى، إلى الشرق الأوسط، ليقدّم مثاله الذي لن يتكرّر سوى في سوريا.
سوريا اللامكان.. سوريا اللازمان.. سوريا وقد تآكلت مع الوقت ليغدو للوقت اسماً جديداً احتكره السوريون.
- اسم:
- إلى أين؟
اسم يأتي بصيغة سؤال.
سيبقى السؤال، وسيبقى تكاثر السوري دون ملل.. وسيبقى الفناء يطارد الولّادين والمواليد والولّادات.
يحكون عن الجحيم؟
ثمة جحيم لاتحتاج لرؤيته إلى استعمال الخيال.

#منقدر

حملة «منقدر» حملة إعلامية تفاعلية سورية تطلقها شبكة أمان.

حملة «منقدر» هي مساحة للأفراد والمنظمات السورية للتعبير عما يتمنون وما سيقومون بعمله من أجل بناء سوريا.

«منقدر» حملة من أجل التركيز على الطاقة المنتجة الإيجابية وقيم التعايش السلمي وقبول الآخر التي هي جزء من قيم المجتمع السوري.

انضم إلى حملة «منقدر» الإعلامية بمشاركتنا: «شو بتقدر تعمل منشان سوريا؟» بمفردك أو مع مجموعتك، وشاركنا الجواب بأحد الطرق التالية على إيميل الشبكة:

Amannet.peace@gmail.com

١- إرسال الجواب على الإيميل أو على صفحة الفيسبوك.

٢- صورة فوتوغرافية تحمل الإجابة.

٣- مقطع فيديو صغير تصور فيه نفسك وجوابك على السؤال.

انضم إلى حملة «منقدر» التفاعلية من خلال تواصلك عبر الإيميل أو على صفحة الفيسبوك لتتعرف على النشاطات المقامة ضمن حملة «منقدر» في منطقتك.

شبكة أمان هي شبكة سورية من شخصيات ومنظمات فاعلة ومؤثرة ممن يعملون لبناء السلم المحلي والوطني في سوريا، ويعملون بقيم: السلم، والحرية، والإنسانية، والمصداقية، والشفافية، وقبول الآخر والعدالة، وتقوم الشبكة بحل النزاعات وتجنبها وإدارتها.

تساهم شبكة أمان في بناء السلم الوطني في سوريا من خلال تعزيز السلم المحلي في مناطق مختلفة من سوريا.

https://www.facebook.com/aman.network.peace

Moustafa Jacoub

سكاكر من الغوطة الشرقية
عمل للفنان السوري: مصطفى يعقوب